A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/482
12 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٠٦ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية ٧٧/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، التقرير الذي أعده السيد أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

المرفق

حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح

تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولا	- مقدمـــة	١ - ٥	٤
ثانيا	- الأطفال المتأثرون بالنزاع المسلح: السياق	٦ - ١٢	٤
ثالثا	- الأهداف الرئيسية: تعزيز الوقاية والحماية والتأهيل	١٣ - ١٦	٦
	ألف - الحماية عن طريق الدعوة العامة	١٤	٦
	باء - تعزيز المبادرات الملموسة خلال النزاع	١٥	٧
	جيم - تعبئة وتنسيق الاستجابة للاحتياجات التالية للنزاع	١٦	٧
رابعا	- التركيز على مواضيع مختارة	١٧ - ٤٠	٧
	ألف - مشاركة الأطفال في النزاع المسلح	١٨ - ٢٢	٨
	باء - أخذ القواعد المعيارية والقيم مأخذ الجد	٢٣ - ٣١	٨
	جيم - الاغتصاب والامتهان الجنسي في سياق النزاع المسلح	٣٢ - ٣٣	١١
	دال - التوعية بالألغام وإعادة تأهيل ضحاياها من الأطفال	٣٤ - ٣٥	١١
	هاء - الأطفال المشردون	٣٦ - ٣٧	١٢
	واو - تأثير الأسلحة الصغيرة على الأطفال	٣٨	١٢
	زاي - آثار الجزاءات على الأطفال	٣٩	١٢
	حاء - دمج المعايير في عمليات الأمم المتحدة	٤٠	١٣
خامسا	- البعثات الميدانية والمبادرات القطرية المتعلقة بالأطفال	٤١ - ١٠١	١٣
	ألف - أفغانستان	٤٥ - ٤٨	١٤
	باء - ليبريا	٤٩ - ٥١	١٥
	جيم - سيراليون	٥٢ - ٦٠	١٧
	دال - سري لانكا	٦١ - ٧٠	٢٠
	هاء - السودان	٧١ - ٨٣	٢١
	واو - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كوسوفو)	٨٤ - ١٠١	٢٣
سادسا	- الدعوة على الصعيد السياسي	١٠٢ - ١١٢	٢٧

	ألف - تعبئة الحكومات المعنية	١٠٢ - ١٠٣	٢٧
	باء - مجلس الأمن	١٠٤ - ١٠٦	٢٨
	جيم - الأنشطة الإقليمية	١٠٧ - ١١٢	٢٩
سابعا -	الشراكات من أجل الأطفال	١١٣ - ١٢٥	٣٠
	ألف - تطوير إطار للتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة	١١٤ - ١١٨	٣٠
	باء - إشراك المنظمات المدنية وغير الحكومية	١١٩ - ١٢٣	٣٢
	جيم - وسائط الإعلام	١٢٤	٣٣
	دال - الاتصال بقادة الرأي	١٢٥	٣٣
ثامنا -	إنشاء مكتب الممثل الخاص	١٢٦ - ١٢٧	٣٣
تاسعا -	الخطوات المقبلة	١٢٨ - ١٣٧	٣٤
	ألف - الزيارات القطرية وأنشطة المتابعة	١٢٩	٣٤
	باء - استراتيجية الدعوة والاتصال	١٣٠	٣٤
	جيم - التعاون على الصعيد الإقليمي	١٣١	٣٤
	دال - رصد الاستجابة فيما بعد الصراع	١٣٢	٣٥
	هاء - تعزيز البحوث المتعلقة بالمسائل المواضيعية	١٣٣	٣٥
	واو - تعزيز المعايير الموضوعة لأفراد عمليات حفظ السلام	١٣٤	٣٥
	زاي - إنشاء قاعدة بيانات	١٣٥ - ١٣٦	٣٦
	حاء - فريق الدعم غير الرسمي للممثل الخاص	١٣٧	٣٦
عاشرا -	التوصيات	١٣٨ - ١٥٢	٣٦
	ألف - الدعم السياسي لهذا البرنامج	١٤٠	٣٧
	باء - مجلس الأمن	١٤١	٣٧
	جيم - بناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية	١٤٢	٣٧
	دال - المبادرات المضطلع بها في خضم الصراعات	١٤٣	٣٨
	هاء - تعزيز مبادرات الممثل الخاص	١٤٤	٣٨
	واو - بناء السلام فيما بعد الصراع	١٤٥	٣٨
	زاي - بناء قدرات محلية للدعوة	١٤٦	٣٩
	حاء - زيادة الحد العمري للتجنيد والاشتراك	١٤٧	٣٩
	طاء - استعراض آثار الجزاءات على الأطفال	١٤٨	٣٩
	ياء - تعزيز منظومات القيم المحلية	١٤٩	٣٩
	كاف - من الاستجابة الإنسانية إلى العمل السياسي	١٥٠ - ١٥١	٤٠
	لام - منع الصراع عند المنشأ	١٥٢	٤٠

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم استجابة للفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ الذي طلبت فيه الجمعية، في جملة أمور، أن يقدم إليها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاع المسلح تقريرا سنويا عن حالة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

٢ - وتسعى الأمم المتحدة، منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، إلى لفت انتباه المجتمع الدولي إلى المحنة المريعة التي يعيشها الأطفال المتأثرون بالنزاع المسلح. وفي عام ١٩٩٣، وبتوصية من لجنة حقوق الطفل، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥٧/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، الذي يوصي الأمين العام بتعيين خبير مستقل لدراسة تأثير النزاع المسلح على الأطفال. وقد عـُينت السيدة غراسا ماشيل، وزيرة التعليم والسيدة الأولى سابقا في موزامبيق كخبيرة مكلفة من قبل الأمين العام بمهمة الاضطلاع بالدراسة، بدعم خاص من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٦، وبعد سنتين من البحث المستفيض، والمشاورات، والزيارات الميدانية، قدمت السيدة ماشيل تقريرها المعنون "أثر النزاع المسلح على الأطفال" (A/51/306 وAdd.1)، إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

٣ - واستجابة لتقرير ماشيل، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٧٧/٥١ الذي أوصت فيه بأن يعيـّن الأمين العام لمدة ثلاث سنوات ممثلا خاصا معنيا بتأثير النزاع المسلح على الأطفال. كما طلبت الجمعية العامة إلى الدول والمؤسسات المعنية أن تتبرع لدعم عمل الممثل الخاص.

٤ - وفي أيلول/سبتمر ١٩٩٧، عيـّن الأمين العام السيد أولارا أ. أوتونو ممثلا خاصا له معنيا بالأطفال والنزاع المسلح. وقد أبرز الأمين العام عند إعلانه لهذا التعيين الحاجة الملحة إلى وجود نصير عام ومتحدث أخلاقي باسم الأطفال الذين انتهكت ولا تزال تنتهك حقوقهم ورفاههم في سياق النزاع المسلح.

٥ - ويود الممثل الخاص أن يشيد إشادة خاصة بالسيدة غراسا ماشيل لما قدمته من عمل، هو الأول من نوعه، ومن إسهام ثمين في تعزيز حقوق الأطفال ضحايا النزاع المسلح وحمايتهم. فقد كان تقريرها أول تقييم شامل يوضح كأشد ما يكون الوضوح مختلف وجوه ما يلحق بالأطفال من ضرر وإساءة في المنازعات المسلحة. والممثل الخاص يشعر بفخر شديد لأنه سيسير على خطى السيدة ماشيل وسيستند في عمله إلى الأسس المتينة التي أرستها.

ثانيا - الأطفال المتأثرون بالنزاع المسلح: السياق

٦ - حسبما تؤكد ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، يتمثل واجبنا الأول في "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب". وقد فشلنا في ذلك فشلا ذريعا. ولا يقتصر الأمر فقط على أن الحرب لاتزال تجني على

الملايين من الأطفال، بل إنهم غالبا ما يكونون هدفا لها بل أداة فيها. ويقاسي الأطفال حاليا فيما يقرب من ٥٠ بلدا في أرجاء العالم من آثار النزاع وما بعده.

٧ - وفي حين أن عدد من ذُبّح من الأطفال أو حوصر في الاشتباكات أو شـُوّه بالألغام البرية المضادة للأفراد عدد كبير فإن عدد من حـُرموا من احتياجاتهم المادية والذهنية والعاطفية في المجتمعات التي تمزقها الحرب أكبر بكثير. فقد فـَقد الملايين منهم ديارهم ووالديهم، ناهيك عن سنوات الدراسة والشباب. وأصيب البعض منهم بصدمات نفسية دائمة من جراء ما شهدوه وعاشوه من أحداث. وفي المنازعات الضروس الحالية، يـُستهدف الأطفال بوجه خاص في الاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على أجيال الخصم المقبلة. ولنفس الغرض، أصبح الأطفال، وبخاصة البنات، أهدافا للايذاء الجنسي وللعنف القائم على نوع الجنس على نطاق واسع. بل إن الأمر وصل إلى حد حمل الأطفال على التحول إلى أدوات للحرب، بتجنيدهم واختطافهم فيصبحون جنودا أطفالا يعبرون بالعنف عن كراهيتهم للكبار. وإجمالا، يقدر عدد من قـُتلوا في حالات النزاع المسلح منذ عام ١٩٨٧ بمليوني طفل، وعدد من أصيبوا بجراح خطيرة أو بعجز دائم بثلاث مرات ذلك العدد.

٨ - وقد تفاقم هذا الواقع الفظيع مؤخرا بفعل التغير النوعي الذي طرأ في طبيعة المنازعات ونطاقها. فمنازعات اليوم داخلية أساسا، وكثيرا ما تدور رحاها بين جماعات مسلحة متعددة شبه مستقلة داخل حدود الدولة الواحدة. وفي حالات "الحرب الشاملة" هذه، تتجاهل الأطراف في معظم الأحيان القواعد الدولية التي تحكم حروب الجيوش النظامية بين الدول. وكثيرا ما تطول تلك المنازعات وتعرّض أجيالا متعاقبة من الأطفال لعنف مريع.

٩ - وفي ظل توافر الأسلحة والمعدات التقليدية المدمرة التي تتزايد سهولة الحصول عليها، يوقع الكثير من هذه المنازعات الفتنة بين أبناء البلد الواحد وبين الجار وجاره. وكثيرا ما يوصم "المجتمع العدو" في هذه المنازعات بأنه شيطان وتشن ضده حملات الكراهية الشريرة. وأصبحت القرية في حروب اليوم الداخلية ميدان القتال والسكان المدنيون هدفها الرئيسي. وفي الحرب العالمية الأولى، شكّل المدنيون نحو ٥ في المائة من القتلى. وفي الحرب العالمية الثانية ارتفعت تلك النسبة إلى ٤٨ في المائة. أما الآن فإن نسبة عدد الضحايا من المدنيين تصل إلى ٩٠ في المائة، ومنهم عدد كبير ومتزايد من الأطفال. لقد انقلب العالم رأسا على عقب.

١٠ - وتكمن في جوهر هذه الظاهرة المتنامية من العنف الجماعي والتفكك الاجتماعي أزمة قيم. ولعل أشد الخسائر التي يمكن أن تنخر أساس المجتمع هي انهيار نظامه القيمي. والعديد من المجتمعات التي طالت منازعاتها تقوضت قيمها المجتمعية جذريا، إن لم تكن قد انهارت تماما. وقد أفضى ذلك إلى "فراغ أخلاقي"، وهو وضع تـُتجاهل فيه المعايير الدولية بدون عقاب وتفقد فيه نظم القيم المحلية سيطرتها.

١١ - والأطفال مستقبل الحضارة البشرية ومستقبل كل مجتمع. والسماح باستخدامهم كبيادق حرب، سواء كضحايا أو جناة، خطر على المستقبل. والعنف يولّد عنفا من جيل إلى آخر، إذ يصبح المجني عليه جانيا. ولذلك فإن الأطفال الذين يُنتهكون بهذه الطريقة يحملون في قلوبهم وأذهانهم ندوب الخوف والكراهية. وأطفال النزاع الذين يتعلمون القتل غصبا عنهم عوضا عن مواصلة التعليم، يفتقرون إلى المعارف والمهارات اللازمة لبناء مستقبلهم ومستقبل مجتمعاتهم. أما المجتمع فإن ما يلحق به من خسائر في الأرواح وما يفقده من فرص ضائعة يمكن أن يقوض استقراره وتنميته في الأجل الطويل.

١٢ - وعلى المجتمع الدولي واجب الاهتمام بحماية من يحاصَر، من غير المقاتلين، وسط نزاعات عنيفة. ولابد من تركيز الاهتمام على محنة الأطفال؛ فهم أبعد الناس مسؤولية عن النزاعات وأشدهم مع ذلك تعرضاً للأذى من تجاوزاتها. فالأطفال، وهم أكثر ضحايا الحرب براءة وأقلهم حولا وقوة، بحاجة إلى حماية خاصة. وفي مناطق النزاع، لا بد من بذل جهود دولية للإرشاد والتوفيق لكفالة التزام أطراف النزاع بحماية الأطفال من الاستغلال والإساءة والعنف، وعلى المجتمع الدولي أن يكفل وضع حد لإفلات مستهدفي الأطفال من العقاب.

ثالثا - الأهداف الرئيسية: تعزيز الوقاية والحماية والتأهيل

١٣ - لا بد من قيام جميع الأطراف المعنية - الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمواطنون الأفراد - بجهود جادة ومنتظمة للتصدي للفظائع التي ترتكب بحق الأطفال في سياق النزاع المسلح. وسيكون الممثل الخاص، بوصفه مدافعا عن هؤلاء الأطفال، في صدارة هذه الجهود. وهو يسعى إلى الجمع بين الاستراتيجيات الشارعة والسياسية والإنسانية في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الوقاية والحماية والتأهيل بما يعود بالنفع على الأطفال. ويقوم الممثل الخاص حاليا بإعداد الأنشطة التالية:

ألف - الحماية عن طريق الدعوة العامة

١٤ - سيعمل الممثل الخاص على أن ينقل للجماهير صوت الأطفال الذين راحوا ضحية ما تتسم به منازعات اليوم من فوضى وقسوة وخروج عن القانون. وهو يعمل على استثارة الوعي الجماهيري والرسمي بالصكوك الدولية والقواعد المعيارية المحلية التي تنص على حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم، مع التشديد على إبرازه ما للنزاع من تأثير مروع عليهم. ويتمثل دوره في أن يكون نصيرا عاما وصوتا يطالب بالوقاية والحماية والتأهيل. وسيسعى الممثل الخاص إلى لفت الانتباه الرسمي والجماهيري إلى تلك الفظائع التي ترتكب ضد الأطفال والى تعبئة الجهود من خلال شتى الأنشطة، بما في ذلك الزيارات الميدانية، وحث الحكومات والمنظمات المدنية المعنية، ووسائل الاتصال، ومخاطبة المفكرين، وغير ذلك من استراتيجيات استثارة الوعي.

باء - تعزيز المبادرات الملموسة خلال النزاع

١٥ - في حالات العنف الشديد الذي يمثل خطرا كبيرا على أمن الأطفال ورفاههم، يتبع الممثل الخاص دبلوماسية سياسية وإنسانية، ويقترح مبادرات ملموسة لتفادي معاناة الأطفال أو تخفيفها. وسيكون، عمليا، عنصرا ميسّرا ومصدر مساعدة للوكالات والهيئات التي تعمل في الميدان. وسيعمل معهم، مثلا، على إيجاد حلول للمشاكل السياسية العويصة والتماس سبل الوصول إلى السكان المدنيين المنكوبين، وأكثرهم تضررا على الدوام هم الأطفال والنساء. وسيحتاج هذا الدور السياسي الحساس إلى تنسيق وثيق مع الشركاء داخل مجتمع الأمم المتحدة وخارجه، وبخاصة مع منظمات الإغاثة والمنظمات الإنسانية التي ستيسر تلك المبادرات أنشطتها الميدانية.

جيم - تعبئة وتنسيق الاستجابة للاحتياجات التالية للنزاع

١٦ - سيعمل الممثل الخاص، في البلدان التي تخرج من غمار النزاع، على إبراز حاجات الأطفال والنساء الذين دمرت الحرب حياتهم. فوقف الاقتتال لا يعني انتهاء الحرب، ولا سيما بالنسبة للأطفال الذين تعرضوا إلى ثقافة العنف بشكل مفرط. فلن تـُكسر دورة العنف هذه إلا بواسطة برنامج علاج منتظم وإعادة الإدماج في المجتمع. ولذلك، ينبغي أن تشكل احتياجات الأطفال إلى الشفاء والتأهيل موضوعا رئيسيا في برامج بناء السلام في الحالات التالية للنزاع، وألا تكون مجرد عنصر ثانوي لها. ويعمل الممثل الخاص على تعزيز هذه الاهتمامات مع الوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية. ومن بين القضايا والحاجات التي ينبغي معالجتها بطريقة تعاونية، إعطاء الأولوية لحقوق الطفل في أحكام اتفاقات السلام وفي ولايات عمليات حفظ السلام؛ وتسريح الأطفال الجنود وإعادة اندماجهم في المجتمع، وعودة الأطفال المشردين واللاجئين وإعادة إدماجهم، وإزالة الألغام وبرامج التوعية بالألغام، والعلاج النفسي، والتعليم والتدريب المهني، ومسائل قضاء الأحداث. ويستحق تعزيز الامتثال للمعايير الدولية والعودة إلى احترام المعايير المحلية التي تدعو إلى حماية الطفل ورفاهه الاهتمام على سبيل الأولوية.

رابعا - التركيز على مواضيع مختارة

١٧ - أبرز تقرير ماشيل مجموعة كبيرة من القضايا الهامة التي تؤثر على حقوق الأطفال ورفاههم في سياق النزاع المسلح. ونظرا إلى نطاق برنامج العمل هذا وحدوده العملية، ينبغي اختيار بعض المجالات لتركيز الجهود عليها. وفيما يلي القضايا الرئيسية التي سيكون للدعوة التي سيقوم بها الممثل الخاص أثر كبير فيها والتي يوليها في هذه المرحلة اهتمامه على سبيل الأولية. ويوجد في كل مجال من هذه المجالات عدد من المنظمات التي لها خبرة لا بأس بها في ميدان وضع وتنفيذ برامج وأنشطة في حالات النزاع أو التالية للنزاع. وسيستعمل الممثل الخاص ولايته لتكملة أنشطتها وللتشديد على مجالات الاهتمام المشترك. وستكون تجربتها ومبادراتها ثمينة فيما يقوم به من أنشطة الدعوة والتعبئة من أجل الأطفال، لاسيما دعوة الأوساط السياسية إلى زيادة الاهتمام بقضايا الأطفال.

ألف - مشاركة الأطفال في النزاع المسلح

١٨ - ليس للأطفال ببساطة دور يقومون به في الحروب. ويغتنم الممثل الخاص كل فرصة ومحفل للتشديد على هذا المبدأ الأساسي.

١٩ - ومن الاتجاهات المثيرة للذعر التي ظهرت في السنوات الأخيرة تزايد مشاركة الأطفال، بصفة مباشرة وغير مباشرة، في النزاع المسلح. ويقدر بأن ما يقرب من ربع مليون طفل دون الثامنة عشرة من العمر يقاتلون في القوات المسلحة الحكومية أو جماعات المعارضة المسلحة في النزاعات الجارية. والواقع أن استحداث وانتشار الأسلحة الآلية الخفيفة الوزن يسّرا للأطفال الصغار جداً حملها واستخدامها. وهناك عدد أكبر من ذلك بكثير من الأطفال يُستخدمون بطرق غير مباشرة أصعب قياساً، كطباخين وسعاة وبوابين. كما استُخدم الأطفال في إزالة الألغام والتجسس وعمليات التفجير الانتحاري.

٢٠ - وسيسعى الممثل الخاص إلى تعبئة الرأي العام والضغوط السياسية لمقاومة هذا الاتجاه الرهيب. وهو يدعو بوجه خاص إلى القيام بإجراءات أقوى وأشد ضد التجنيد العسكري للأطفال دون السن المتفق عليها. وقد دعا بشدة في هذا الخصوص إلى اعتبار تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشر واشراكهم في الأعمال العدائية جريمة حرب في مداولات إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وهو يرحّب بإدراج ذلك في نظامها الأساسي.

٢١ - ويؤيد الممثل الخاص بقوة الجهود المبذولة حاليا للرفع من سن التجنيد القانونية وسن القبول للمشاركة في العمليات الحربية إلى ١٨ سنة، وذلك عن طريق اعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل. وقد عقد في هذا السياق اجتماعا مع الرئيس الجديد للفريق العامل المعني بالبروتوكول الاختياري، واتفقا على التعاون في الدعوة إلى هذه المسألة.

٢٢ - ويسترعي الممثل الخاص الانتباه إلى شتى الظروف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي كثيرا ما تيسر تجنيد الأطفال ومشاركتهم في النزاع المسلح. وهو يحث أيضا على تعزيز الاستجابة لحاجات الجنود الأطفال في الحالات التالية للنزاع.

باء - أخذ القواعد المعيارية والقيم مأخذ الجد

٢٣ - ترجع الفظائع المرتكبة حاليا ضد الأطفال في العديد من ميادين النزاع في أنحاء العالم، أساسا، إلى وجود أزمة قواعد معيارية على الصعيدين الدولي والمحلي. إذ لم تعد تُحترم القيود التقليدية المتبعة في الحروب - بما في ذلك الصكوك الدولية، والزواجر والمحرمات المحلية. وواضح أن استحداث وتدوين هذه القواعد المعيارية المحلية والعالمية ليس سوى خطوة أولى. إذ يجب أن تُحترم وتُطبق ليكون لها معنى. والجهود الهائلة التي تبذل في وضع الصكوك والمعايير الدولية تذهب هباء إذا لم تُطبق بعد اعتمادها.

وبالمثل، فإن ذخيرة التاريخ والتقاليد الغنية التي تنبثق عنها القيم المحلية تكون غير ذات فائدة تذكر إذا ما تجوهلت هذه القواعد المعيارية عندما تكون الحاجة إليها أمَس. ويركز الممثل الخاص في عمله على ضرورة تحويل المبادئ إلى ممارسة، مذكرا جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاعات غير الحكومية، بأنه ينبغي إحياء معايير السلوك الدولية والمحلية واحترامها لتفادي تعرض الأطفال للإساءة والضرر.

٢٤ - المعايير الدولية: استحدثت بلدان العالم على مدار الخمسين سنة الماضية، سلسلة مبهرة من صكوك حقوق الإنسان والصكوك الإنسانية الدولية، وصدقت عليها. ويعالج العديد من هذه الصكوك حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم. وأكثر هذه الصكوك وثاقة بالأمر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) واتفاقيات جنيف (١٩٤٩)، إلى جانب بروتوكوليها الإضافيين. ويحتوي البروتوكولان على نحو ٢٥ مادة تتعلق بالأطفال بوجه خاص. وينص البروتوكول الأول على أن يكون الأطفال موضع احترام خاص وأن تتم حمايتهم من أي شكل من أشكال الاعتداءات خلال النزاع. والمادة ٣، وتشترك فيها الاتفاقيات الأربع، هي حجر الزاوية في حماية المدنيين في المنازعات الداخلية وملزمة لجميع أطراف النزاع، بغض النظر عن علاقتهم بالدولة؛ وتستكمل ضماناتها الأساسية بالبروتوكول الثاني. والمادة ٤-٣ من البروتوكول الثاني مكرسة حصريا للأطفال، اذ تأمر بـ "توفير الرعاية والمعونة للأطفال بقدر ما يحتاجون إليه".

٢٥ - وتدعو اتفاقية حقوق الطفل، التي حظيت من بين الصكوك الدولية بأوسع تصديق على الصعيد العالمي، إلى حماية حق الأطفال في الحياة والتعليم والصحة وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية. وتسري هذه الأحكام وقت النزاع المسلح كما تسري وقت السلام على حد سواء. بيد أن قيمة هذه الأحكام محدودة بمدى تطبيقه. فالحبر على الورق لا ينقذ الأطفال المعرضين للخطر.

٢٦ - وقد تابع الممثل الخاص باهتمام شديد أعمال لجنة حقوق الطفل، لاسيما عند نظرها في تقارير البلدان التي تأثر فيها الأطفال بالنزاع. واللجنة تستحق إشادة خاصة لما قامت به في مجال رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. والممثل الخاص يدعو الدول الأطراف في الاتفاقية إلى التعاون الكامل مع اللجنة. ويؤيد الجهود الرامية إلى توسيع عضويتها سعيا إلى تعزيز قدرتها على الاستجابة لعبء العمل المتزايد.

٢٧ - نظم القيم المحلية: بالإضافة إلى الصكوك الدولية، تستطيع جميع المجتمعات أن تعتمد على نظم القيم المحلية السائدة فيها، بما في ذلك نظام للقواعد المعيارية الذي يحكم العلاقات المدنية وإدارة الحروب. وقد سلَّمت المجتمعات على مدار التاريخ بالتزامها الخاص بحماية الأطفال من الأذى.

٢٨ - بيد أننا نشهد بشكل متزايد، وبخاصة خلال فترات النزاع المطول، انهيارا للقواعد المعيارية التقليدية ومدونات السلوك الاجتماعي، مع ما يصحب ذلك من عواقب مريعة بالنسبة للسكان المدنيين. ويمكن أن يحدث أي شيء في "الفراغ الأخلاقي" المترتب على ذلك. فقد تبدد التمييز بين المدنيين والمقاتلين؛ وأصبح الأطفال والنساء والمسنون، جميعا، فريسة سائغة في الصراع الأحادي النظرة على السلطة.

٢٩ - وفي مثل هذه الحالات، يشجع الممثل الخاص إحياء نظم القيم المحلية التي لها أهمية بالغة، أي القيم التي تعزز حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم. وينبغي، على وجه الخصوص، دعم وتقوية دور المؤسسات والهياكل المجتمعية التي توفر عادة إحساسا يعمّق الجذور الأخلاقية، مثل الوالدين والأسر الممتدة وكبار السن والمدرسين والمدارس والمؤسسات الدينية.

٣٠ - المحكمة الجنائية الدولية: تركز اهتمام الممثل الخاص خلال المداولات المتعلقة بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة على كفالة أن يكون "ضمان أفضل مصلحة"، و "توفير أقصى حماية" للأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح هما المبدآن اللذان يوجهان صياغة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة. وقد أجرى الممثل الخاص مشاورات واسعة النطاق مع مختلف الوفود والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة استعدادا للمؤتمر الدبلوماسي للمفوضين الذي عقد في روما في صيف عام ١٩٩٨. ودعا الممثل الخاص، بصورة خاصة، إلى القيام بما يلي:

(أ) تصنيف تجنيد الأطفال الذين يقل عمرهم عن الحد الأدنى القانوني لسن التجنيد في قوات، أو مجموعات مسلحة، على أنه يشكّل جريمة حرب؛

(ب) تصنيف استهداف المباني، أو المواقع، التي يتركز عادة فيها وجود الأطفال، مثل المدارس والمستشفيات، على أنه يشكّل جريمة حرب؛

(ج) تصنيف جريمة الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى في سياق نزاع مسلح كجريمة حرب، وفرض أقصى العقوبات على مرتكبيها.

والممثل الخاص يرحب بأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعكس معظم المسائل التي تدخل في نطاق ولايته.

٣١ - وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ينطوي على أهمية كبيرة بالنسبة لقضية الأطفال؛ إذ أنه يمثّل أداة قوية تعزز بدرجة كبيرة مناصرة الأطفال المستهدفين أثناء النزاع، وذلك عن طريق تجريم ارتكاب أعمال عنف محددة ضد الأطفال، وهي أعمال كانت، حتى الآن، لا تدخل إلا في نطاق فئة التزامات الدول الأطراف في معاهدات دولية تتعلق بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي.

جيم - الاغتصاب والامتهان الجنسي في سياق النزاع المسلح

٣٢ - دعا الممثل الخاص إلى تجريم الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في سياق النزاع المسلح بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وانهيار النسيج الاجتماعي، وتفكك الأسر، في أوقات النزاع المسلح يفضيان، في كثير من الأحيان، إلى جعل النساء، والبنات بصفة خاصة، معرضات للعنف الجنسي. والممثل الخاص يرحب على وجه الخصوص بأن النظام الأساسي يصنف الاغتصاب والرق الجنسي والإكراه على البغاء والحمل القسري والتعقيم الإجباري، وأي شكل آخر من أشكال العنف المماثلة في الخطورة، على أنها جرائم ضد الإنسانية. وهذا الإنجاز يمثل تحذيرا قويا موجها إلى المقاتلين بأنه لم يعد ممكنا ارتكاب الاغتصاب والامتهان الجنسي في أوقات النزاع المسلح والإفلات من العقاب، وبأن المقاتلين أصبحوا الآن عرضة للمحاكمة بالنسبة لأعمالهم الفردية.

٣٣ - ومن بين الأطفال المتأثرين بالعنف القائم على أساس نوع الجنس أولئك الذين شهدوا اغتصاب أحد أفراد أسرهم. والمقرر الخاص يسعى إلى زيادة التوعية بهذه المسألة وإلى تعزيز الحاجة إلى تقديم الرعاية الصحية والنفسية الخاصة للضحايا في سياق برامج إعادة التأهيل التالية لحالات النزاع. ونظرا لأن عدد التحليلات والبحوث المتعلقة بالامتهان الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في سياق النزاع المسلح هو عدد قليل حاليا، فإن المقرر الخاص يعمل بنشاط من أجل تشجيع إجراء بحوث منهجية بشأن هذه المشكلة.

دال - التوعية بالألغام وإعادة تأهيل ضحاياها من الأطفال

٣٤ - يعتبر المدنيون، بما فيهم الأطفال، معرضين لمخاطر ما يقرب من ١٠٠ مليون لغم بري تُركت مدفونة في أكثر من ٦٨ بلدا، ويُقدر أن الألغام البرية المضادة للأفراد تقتل أو تشوه نحو ٢٦ ٠٠٠ شخص سنويا. والألغام البرية تقتل، أو تشوه، ٨٠٠ طفل تقريبا كل شهر. كذلك فإن هناك ملايين الذخائر المختلفة غير المتفجرة التي تمثل مخاطر إضافية.

٣٥ - ووقّع ١٢٢ بلدا، في أوتاوا، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، على اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، كان إنجازا مشهودا للمجتمع الدولي. وتصديق أكثر من ٤٠ بلدا على المعاهدة، بسرعة، يمثل إنجازا ملحوظا سيضمن أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أوائل عام ١٩٩٩، وأن يولى اهتمام الآن لتنفيذها بفعالية. والممثل الخاص يركز، في الأجل القريب، على البُعد المتعلق بالأطفال، وبخاصة على ضرورة تحقيق تقدم أسرع في إزالة الألغام، وتوفير دعم أكبر لبرامج توعية الأطفال بالألغام، وعلى برامج إعادة تأهيل لمساعدة الضحايا الأطفال؛ كما أنه يعمل مع الشركاء الرئيسيين على التصدي لهذه الشواغل، وبخاصة في الظروف اللاحقة للنزاع.

هاء - الأطفال المشردون

٣٦ - تأثر الممثل الخاص تأثرا شديدا، في جميع الزيارات القطرية التي أجراها، من سيراليون إلى يوغوسلافيا، بالأوضاع البالغة الخطورة التي يواجهها السكان المشردون. والممثل الخاص يساوره بالغ القلق إزاء هذه المسألة. والأطفال يمثلون نسبة تزيد كثيرا عن ٥٠ في المائة من الأشخاص اللاحئين خارج حدودهم الوطنية أو المشردين داخليا في بلدانهم والذين يبلغ عددهم ٢٤ مليون شخص. وقد طلب الممثل الخاص إلى الحكومات والسلطات الأخرى أن تفي بواجباتها فيما يتعلق بحماية الأطفال اللاجئين والمشردين داخليا. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ألقى الممثل الخاص خطابا أمام الدورة الثالثة عشرة للجنة الدائمة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال استعراضها للأنشطة التي تضطلع بها المفوضية لمتابعة تقرير "ماشيل". والممثل الخاص يؤيد تركيز المفوضية المعزز على الأطفال اللاجئين. وقد اتفقت المفوضية مع الممثل الخاص على العمل بشكل وثيق لحماية الأطفال اللاجئين المشردين داخليا.

٣٧ - والممثل الخاص على اتصال بالسيد فرانسيس دينغ، ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا؛ وسوف يعملان معا بتعاون وثيق من أجل حماية الأعداد الكبيرة من الأطفال المشردين داخل بلدانهم.

واو - تأثير الأسلحة الصغيرة على الأطفال

٣٨ - هناك صلة وثيقة بين سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة ووقوع ضحايا بين الأطفال. فانتشار تلك الأسلحة جعل من الممكن أن يرتكب أطفال صغار جدا أعمال عنف. والممثل الخاص يؤيد، بالاشتراك مع إدارة شؤون نزع السلاح والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وضع ضوابط على عمليات نقل الأسلحة إلى المناطق التي تشهد نزاعات، وبخاصة المناطق التي يتعرض فيها الأطفال والنساء لمعاملة سيئة ووحشية. والممثل الخاص يولي أهمية لتسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ ويؤيد أيضا التوصيات التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة والتي تتعلق بوضوع مبادئ توجيهية لنزع أسلحة المقاتلين فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، فضلا عن اقتراحاتهم المتعلقة بجمع تلك الأسلحة والتخلص منها. ويعتزم الممثل الخاص إعطاء أولوية للدعوة من أجر إجراء عمليات تقييم لأثر توفر الأسلحة الصغيرة على معدل إصابة الأطفال بالأمراض ومعدل وفياتهم، ودعم تلك العمليات، وذلك في أعقاب العمل الرائد الذي اضطلعت به لجنة الصليب الأحمر الدولية في عدة بلدان بالنسبة لتقييم تأثير تلك الأسلحة على إصابات المدنيين.

زاي - آثار الجزاءات على الأطفال

٣٩ - في ضوء الشواغل التي جرى الإعراب عنها في تقرير "ماشيل" وغيره من التقارير الصادرة مؤخرا بشأن الآثار السيئة لأنظمة الجزاءات على الأطفال، يسعى الممثل الخاص إلى العمل عن كثب مع مجلس الأمن والحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات والهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة من أجل استكشاف تدابير وقائية، مثل الاستثناءات الإنسانية التي تركز على الأطفال، وتقييم الآثار على الأطفال، وأنظمة الجزاءات التي تحدد أهدافها بمزيد من الدقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الممثل الخاص يستكشف

طرقا أكثر فاعلية لكفالة تخلص الأطفال من الآثار السلبية للجزاءات. والممثل الخاص يؤيد التحليل المشترك بين الوكالات الذي يجري بريادة مكتب منسق الشؤون الإنسانية بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على الجزاءات.

حاء - دمج المعايير في عمليات الأمم المتحدة

٤٠ - تمثل الأمم المتحدة ووكالاتها، وبخاصة الوكالات التي تضطلع بأنشطة تنفيذية في الميدان، قنوات هامة لزيادة التوعية بحقوق الإنسان والقواعد الإنسانية وتشجيع تطبيقها باتساق أكبر من أجل حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. ولتحقيق ذلك، ينبغي تشجيع الوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة على دمج تلك المعايير بمزيد من الانتظام في سياساتها العامة وإجراءاتها وعملياتها، وتوفير المبادئ التوجيهية والتدريب لموظفيها حسب الاقتضاء، فضلا عن تقديم القدوة الحسنة من خلال سلوكها. وهذا ينطبق على جميع موظفي الأمم المتحدة، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. والممثل الخاص يثني على الجهود الجارية في هذا الصدد ويشجع جميع هيئات الأمم المتحدة على زيادة الوعي، والإحساس، بحقوق الطفل وحمايته ورفاهه في سياق النزاع المسلح داخل ثقافاتها الداخلية وأنشطتها التنفيذية.

خامسا - البعثات الميدانية والمبادرات القطرية المتعلقة بالأطفال

٤١ - من سيراليون إلى طاجيكستان، ومن ليبريا إلى كمبوديا، ومن السودان إلى كوسوفو، ومن سري لانكا إلى أفغانستان، تُسلب طفولة ملايين الأطفال وتُدمر حياتهم.

٤٢ - وقد بذل الممثل الخاص جهودا خاصة لتحسين حالة الأطفال في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وقائمة هذه البلدان طويلة وتتضمن حوالي ٥٠ بلدا وتشمل بلدانا تعيش في غمرة النزاعات وبلدانا تمر بمرحلة استرداد العافية اللاحقة للنزاع. ويسعى الممثل الخاص، خلال فترة ولايته، إلى زيارة عدد من البلدان المتأثرة من أجل تقييم حالة الأطفال مباشرة والحصول من أطراف النزاع على التزامات بحماية الأطفال وزيادة الوعي العام بمحنتهم الأليمة. ويعتزم الممثل الخاص تقديم دعمه للتفاوض بشأن الحيز الإنساني للأطفال وغيرهم من ضحايا النزاع المسلح المدنيين وذلك بغية تسهيل اتخاذ العناصر النشطة، المحلية والدولية، لإجراءات منسقة من أجل تحسين حماية الأطفال ورفاههم.

٤٣ - وقام الممثل الخاص شخصيا، منذ تعيينه، بزيارة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كوسوفو) وليبريا وسيراليون وسري لانكا والسودان؛ كما أن مكتبه قد أوفد بعثتي تقييم إلى أفغانستان. وقد اعتمد الممثل الخاص في زياراته الميدانية إلى البلدان المتأثرة بالنزاع على الشراكة والدعم القيمين من جانب بعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي وعدد من المنظمات غير الحكومية.

٤٤ - وخلال تلك الزيارات، اجتمع الممثل الخاص بمسؤولين في الحكومات، وكذلك بممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وممثلي المجتمع المدني. والممثل الخاص يشدد، في المناقشات التي يجريها مع الحكومات وجميع أطراف النزاع، على الطابع الإنساني لبعثاته؛ وقد أكد اهتمامه بجميع أبعاد تأثير النزاع على الأطفال، وأعرب عن قلقه إزاء مصير جميع الأطفال الضحايا بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني أو السياسي أو مصدر إيذائهم. وفي عدة حالات، أسفرت المناقشات عن الحصول على عدد من الالتزامات الهامة فيما يتعلق، مثلا، بضمان حصول السكان المتضررين على المساعدات الإنسانية، ووقف تجنيد الأطفال واشتراكهم في العمليات القتالية، ووقف استخدام الألغام البرية واستهداف السكان المدنيين. وترد فيما يلي الالتزامات المتعلقة بكل بلد.

ألف - أفغانستان

٤٥ - يستكشف الممثل الخاص طرقا لتعزيز حماية ورفاه الأطفال المتأثرين بالحرب الجارية في أفغانستان.

٤٦ - وخلال زيارتي تقييم أجراها مكتب الممثل الخاص الى أفغانستان وباكستان، في كانون الثاني/يناير وآذار/ مارس ١٩٩٨، تم تحديد المشاكل الرئيسية التالية التي تؤثر على الأطفال: الفقر المدقع، الذي يتخذ أشكالا متعددة مثل أطفال الشوارع، والأطفال الذين يجندون لأغراض عسكرية؛ وانعدام الوصول الى التعليم والخدمات الصحية؛ والممارسات التمييزية ضد البنات؛ والإعاقات البدنية الناجمة عن الإصابات بالألغام، وانعدام وجود مرافق الرعاية الصحية أو وجود مرافق سيئة؛ والصدمات النفسية. وفي حالة الطوارئ الإنسانية المعقدة السائدة في أفغانستان، يعاني الأطفال والنساء بصورة مزدوجة: من الآثار المدمرة المترتبة على الحرب الجارية، بالإضافة الى الصعوبات التي يواجهها المجتمع المقدم للمساعدات الإنسانية في توفير الحماية والإغاثة للمتأثرين بالحرب، بسبب استمرار حالة انعدام الأمن، والتمييز الرسمي ضد البنات والنساء، والموارد غير الكافية.

٤٧ - وقد حدد مكتب الممثل الخاص الأنواع التالية من المبادرات لتوجيه الجهود في المستقبل:

(أ) تحسين إمكانية وصول الأطفال الى المساعدات الإنسانية - بما في ذلك المساعدات غير المتصلة بإنقاذ الحياة مثل التعليم؛

(ب) تشجيع المانحين والشركاء المنفذين على منح الأولوية لبرامج المساعدة وتوفير استجابة منسقة، في سياق الإطار الاستراتيجي لأفغانستان الذي تقوم الأمم المتحدة بوضعه. وتشمل مجالات المساعدة الرئيسية توفير الأغذية والرعاية الصحية في حالات الطوارئ، والتعليم، وإزالة الألغام والتوعية بها، ومراقبة المخدرات، وإنشاء فرص عمل وتقديم الدعم للمشردين، وإعادتهم طوعا الى وطنهم؛

(ج) تسليط الأضواء على محنة الأطفال المتأثرين بالحرب في أفغانستان، كجزء من جهد يرمي الى حشد الضغوط المحلية والدولية على الأطراف الأفغانية والحكومات المعنية من أجل الكف عن انتهاك الأطفال كحد أدنى، والاضطلاع، مثاليا، بجهود ذات مغزى من أجل التوصل الى حل سلمي للنزاع؛

(د) الدعوة مع المجموعات السياسية الأفغانية وحكومات البلدان المجاورة من أجل كفالة عدم تجنيد الأطفال للأغراض العسكرية.

٤٨ - ودعما لهذه الجهود، بدأ مكتب الممثل الخاص الاتصال بالأطراف النشطة الرئيسية في المجتمع الدولي المقدم للمساعدة في أفغانستان، بما في ذلك ممثلو البلدان المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية. وأقيمت اتصالات أيضا مع مختلف المنظمات غير الحكومية المحلية في باكستان. وتستطيع هذه المجموعات أن توفر رصدا مستمرا وفهما أعمق لحالة الأطفال في أفغانستان، كجزء من الجهود الرامية الى تركيز الاهتمام العام على أهمية حماية الأطفال ورفاههم.

باء - ليبريا

٤٩ - زار الممثل الخاص ليبريا في الفترة من ١١ الى ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٨ من أجل تقييم حالة الأطفال بعد فترة من حرب أهلية مطولة في البلد. واجتمع الممثل الخاص، خلال زيارته، مع عدد من كبار المسؤولين، منهم وزراء الصحة، والتعليم، والعدل، ورئيس لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالصحة والرعاية الاجتماعية، ورئيس القضاة، ورؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

٥٠ - وترتبت على فترة النزاع المطولة آثار مدمرة على أطفال ليبريا، الذين لم يعرف العديد منهم أية طريقة حياة أخرى. كما وقع تآكل خطير لنظم القيم المحلية. غير أن المقرر الخاص تشجع بمناخ التعاون السائد بين وكالات الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الطفل، وخاصة في قطاعي التعليم والصحة، حيث يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الهياكل الأساسية المادية، وتقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة المواد، ويقدم برنامج الأغذية العالمي المواد الغذائية، وتقدم كيانات مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية المساعدة الطبية. ومن العلامات المبشرة بالخير أيضا الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات مثل لم شمل الأسر، والتسريح، والتدريب المهني للشباب المتأثرين بالحرب، والصحة، والتعليم؛ ووجود مجتمع مدني نشط ومنظم بشكل جيد في ليبريا.

٥١ - وتشمل فئات الأطفال الذين تحدد أن لهم احتياجات خاصة من الحماية المقاتلين السابقين من الشباب، والأطفال اللاجئين والمشردين داخليا، والبنات الممتهنات، والأطفال غير المصحوبين، وأطفال الشوارع. وترد فيما يلي التحديات الرئيسية المحددة التي تتطلب اتخاذ مبادرات:

(أ) تمكين الأسر، اقتصاديا واجتماعيا، من أجل استئناف دورها في تربية الأطفال وإعالتهم، وبالتالي الابتعاد عن سياسة الاعتماد الكبير على الرعاية المؤسسية. وفي الوقت الراهن، يقيم العديد من الأطفال غير المصحوبين، والمشردين، والأيتام، إما في الشوارع أو في دور الأيتام التي يشك في نوعية العديد منها؛

(ب) إجراء عمليات دقيقة لتقييم واعتماد المؤسسات القائمة مثل دور الأيتام؛

(ج) تحسين فرص التعليم عن طريق تخفيض الرسوم المدرسية، وتحسين الهياكل الأساسية ومواد القراءة، وزيادة مرتبات المدرسين. وفي الوقت الحالي، لا تدفع عادة مرتبات المدرسين، لا سيما في المناطق الريفية، أو تُدفع أجورهم في شكل أغذية فقط؛

(د) تنشيط الرعاية الصحية الأولية، وبخاصة عن طريق تنشيط العيادات الريفية. وينبغي في هذا الصدد أيضا، تعزيز المجتمع المدني المحلي والمنظمات غير الحكومية لكي يصبحوا شركاء منفذين فعالين. ومن المسائل الرئيسية المتعلقة بصحة الطفل ضرورة تعزيز التوعية بالصحة الإنجابية للمراهقين وممارستها؛

(هـ) من الضروري تخصيص جزء أكبر من الميزانية الوطنية لتنشيط الخدمات الاجتماعية، ولا سيما الصحة والتعليم. وتنفق الحكومة حاليا حوالي ٦٠ في المائة من الميزانية على الأمن، في حين تُنفق ٧ في المائة منها على الصحة و ٤ في المائة على التعليم؛

(و) تحسين نظام قضاء الأحداث، وبخاصة عن طريق تكميل محكمة الأحداث المنشأة حديثا بمرافق منفصلة للقاصرين للاحتجاز السابق للمحاكمة والسجن اللاحق للمحاكمة (عند الاقتضاء)، تمشيا مع اتفاقية حقوق الطفل. وتشترك لجنة الصليب الأحمر الدولية حاليا في مساعدة وزارة العدل في هذه المسألة؛

(ز) التدريب على الأنشطة المدرة للدخل لجميع الأطفال المتأثرين بالحرب، دون التمييز بين المقاتلين السابقين وأولئك الذين اشتركوا في النزاع بطرق أخرى؛

(ح) إنعاش نظم القيم والدعم المحلية، مثل دور مدارس "الكتاتيب" (ساندي وبورو) التقليدية، التي تمثل نظاما تقليديا في المجتمعات المحلية الريفية لتنشئة الأطفال على القيم الأخلاقية المحلية؛

(ط) دعم جهود الدعوة المحلية، عن طريق التشجيع على تكوين مجموعة من الشخصيات البارزة المحلية الراغبة في العمل كدعاة للأطفال في ليبريا، وعن طريق إنشاء محطة إذاعية لتعزيز المسائل المتعلقة بمصالح وحقوق الطفل.

جيم - سيراليون

٥٢ - زار الممثل الخاص سيراليون في ١٠ و ١١ آذار/ مارس ١٩٩٨، بناء على دعوة رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمناسبة إعادة سعادة السيد الحاجي أحمد تيجان كباح إلى منصب رئيس سيراليون. واستقبله رئيس سيراليون، واجتمع خلال هذه الزيارة مع عدد من القادة الآخرين لبلدان في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقيادة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٣ - وقام الممثل الخاص بزيارة ثانية أطول إلى سيراليون في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨. واستقبله الرئيس، واجتمع مع قائد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنسق الوطني لقوات الدفاع المدني (التي يطلق عليها اسم "كاماجورز")، ووزير الرعاية الاجتماعية، والشؤون المتعلقة بنوع الجنس والأطفال؛ ووزير التعليم؛ ووزير الإعلام؛ ووزير الخارجية. كما أجرى مناقشات مع المبعوث الخاص للأمين العام؛ ورؤساء مختلف كيانات الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة حماية الطفل، والمجلس المشترك بين الأديان، وأعضاء البرلمان، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

٥٤ - وسافر الممثل الخاص إلى المنطقة الشرقية من سيراليون، وزار مدن دارو، وسيغبويما، وكينيما، القريبة من المناطق التي لا يتوقف فيها القتال مع ما تبقى من قوات المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة الثورية المتحدة. واجتمع أيضا مع القادة الإقليميين لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقادة الإقليميين لقوات الدفاع المدني ("كاماجورز"). وتمكن من أن يشهد بنفسه المحنة الأليمة التي يواجهها المشردون داخليا، بما في ذلك المئات من الأطفال غير المصحوبين الذين خرجوا مؤخرا من الأدغال.

٥٥ - وطوال زيارة الممثل الخاص وفي جميع مناقشاته، اتضح أن أحد التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه سيراليون اليوم هو "أزمة الصغار" - أي محنة الأطفال المتأثرين مباشرة وغير مباشرة بالنزاع. وتتخذ آثار النزاع المطول على الأطفال العديد من الأشكال الخطيرة، بما فيها: أطفال الشوارع، والأطفال المقاتلون، والأطفال المشردون، والأطفال غير المصحوبين، وضحايا الأعمال الوحشية، الى جانب تدهور الخدمات الصحية والتعليمية. وكان من الملفت للنظر أيضا أن العديد من الناس أعربوا عن ذعرهم إزاء التآكل السريع لنظم القيم المحلية داخل المجتمع، وبخاصة بين الشباب.

٥٦ - وحدد الممثل الخاص خمسة مجالات تتطلب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات طارئة بشأنها، وهي: (أ) تسريح المقاتلين الأطفال وإعادة دمجهم في المجتمع؛ (ب) إعادة توطين المشردين داخليا؛ (ج) البحث عن أسر الأطفال غير المصحوبين؛ (د) إعادة تأهيل الضحايا المبتورة أطرافهم وتقديم الدعم لهم؛ (هـ) توفير الخدمات الطبية والتعليمية وإصلاحها. ودعا إلى تقديم مساعدة دولية طارئة تستهدف بصورة

خاصة ضحايا الأعمال الفظيعة التي وقعت مؤخرا، ولا سيما الذين فقدوا أطرافهم. وتمت معالجة حوالي ٣٠٠ ضحية من ضحايا الأعمال الانتقامية التي ارتكبها مقاتلو المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة الثورية المتحدة، خلال فترة شهر واحد (أيار/ مايو ١٩٩٨) في مستشفى كونوت في فريتاون؛ ويقدر أن هذا العدد لا يمثل إلا جزءا صغيرا من الذين شوهوا بسبب الفظائع المرتكبة. ولا يزال عدد الضحايا الذين لجأوا إلى مستشفيات في الجزء الداخلي من البلد غير معروف، وتفيد التقارير بأن عددا كبيرا من الناس ماتوا أو لا يزالوا يعانون في الأدغال.

٥٧ - وطلب الممثل الخاص أيضا تقديم استجابة فورية لاحتياجات الأطفال في المنطقة الشرقية، والعديد منهم أطفال غير مصحوبين قتل والداهم أو اعتقلوا أو فروا. وتشير معظم التقارير إلى أنه لا يزال هناك أطفال مختبئين في الأدغال. ومن الضروري توفير إمدادات إغاثة فورية من الأغذية والأدوية والملابس لتلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الأطفال.

٥٨ - وأثار الممثل الخاص عددا من المسائل المحددة في المناقشات التي أجراها مع القادة في الحكومة، وقيادة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقيادة قوات الدفاع المدني ("كاماجورز"). وأسفرت هذه المناقشات عن عدد من الالتزامات الهامة، بما فيها ما يلي:

(أ) تجنيد الأطفال وتسريحهم: وافقت قوات الدفاع المدني ("كاماجورز") على وقف تجنيد وتدريب الأطفال دون سن الـ ١٨ عاما، وبدء عملية تسريح المقاتلين الأطفال المنضمين حاليا إلى صفوفها.

(ب) معاملة المقاتلين الأطفال التابعين للمجلس الثوري للقوات المسلحة/الجبهة الثورية المتحدة: وافق كل من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات الدفاع المدني ("كاماجورز") على تقديم حماية خاصة للمقاتلين الأطفال التابعين للمجلس الثوري للقوات المسلحة/الجبهة الثورية المتحدة والمحتجزين عن طريق الاستسلام، أو القبض، أو الفرار. وقد وقعت حالات مؤخرا من الانتقام الفوري ضد هؤلاء الأطفال.

(ج) فرقة العمل المشتركة لتسريح المقاتلين الأطفال: تم الاتفاق على إنشاء فرقة عمل مشتركة تضم كبار الممثلين من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقوات الدفاع المدني ("كاماجورز")، ووزارة الرعاية الاجتماعية، والشؤون المتعلقة بنوع الجنس والأطفال، والوكالات الإنسانية الدولية، من أجل وضع إجراء منتظم لتسريح المقاتلين الأطفال وإعادة دمجهم في المجتمع والإشراف على هذا الإجراء؛

(د) تجنيد وتدريب جيش وطني جديد: أعلنت الحكومة عن خطط لإنشاء جيش وطني جديد. وكُلف فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتجنيد وتدريب الجيش الجديد. وفي هذا السياق، وافقت الحكومة على تقديم مثال يحتذى به بعدم تجنيد أطفال دون سن الـ ١٨.

كما وافقت الحكومة وفريق المراقبين العسكريين على تلقي المساعدة من وكالات الأمم المتحدة في مجال تقديم المـــواد التدريبية على المعايير الإنسانية والمرتبطة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

(هـ) إنشاء فريق تنسيق: بغية تحقيق استجابة وطنية أكثر تنسيقا وفعالية لاحتياجات الأطفال المتأثرين بالنزاع، أصدر الرئيس كباح تعليمات بإنشاء فريق يتألف من الوزارات الحكومية ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية من أجل اقتراح وتنسيق الإجراءات في هذا المجال. وبدأت المناقشات بشأن إنشاء هذا الفريق.

(و) الهيئة البرلمانية للأطفال: شكلت مجموعة من البرلمانيين من جميع الأحزاب، عقب المناقشات التي أجرتها مع الممثل الخاص، هيئة من أجل العمل كدعاة برلمانيين في مجال حقوق الأطفال المتأثرين بالنزاع في سيراليون، وحمايتهم ورفاههم.

٥٩ - وحث الممثل الخاص، في اختتام زيارته، المجتمع الدولي على إعادة تأهيل أطفال سيراليون، وهو مشروع رائد لتعمير البلد في فترة ما بعد النزاع. ولاحظ أنه في حين أن التحديات التي تواجه أطفال سيراليون تحديات خطيرة. إلا أنها ليست مهيمنة. فيمكن إصلاح الوضع عن طريق تقديم مساعدة منظمة وموجهة بعناية لأهداف معينة. ويمكن أن يكون إعطاء الأمل لأطفال سيراليون أفضل طريقة تكفل الانتعاش الوطني للبلد برمته. وفي هذا الصدد، تحدى الممثل الخاص المجتمع الدولي لكي يلبي بطريقة متحمسة ومتضافرة أكبر احتياجات الأطفال المتأثرين بالنزاعات، وحذر من أن الديمقراطية المستعادة فضلا عن احتمالات الاستقرار يمكن أن تتعرض للخطر الشديد إذا اعتمد المجتمع الدولي موقفا مترددا تجاه سيراليون. وأثنى أيضا على الدور الإيجابي الذي أداه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقدوة التي أظهرها الفريق وناشد المجتمع الدولي تقديم دعما ماليا ولوجستيا أكبر لفريق المراقبين العسكريين لتسهيل مهمته في سيراليون.

٦٠ - ونقل الممثل الخاص النداء الموجه لجعل حالة الأطفال في سيراليون قضية نموذجية كما تم إبلاغ الحكومات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بضرورة تقديم المساعدة إلى فريق المراقبين العسكريين. وأعرب عن تفاؤله بسبب الدعم الذي لاقته هذه الاقتراحات لا سيما داخل الاتحاد الأوروبي، وفي منظمة الوحدة الأفريقية، وفي المؤتمر الخاص المعني بسيراليون المعقود في نيويورك، في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

دال - سري لانكا

٦١ - زار الممثل الخاص سري لانكا في الفترة من ٣ إلى ٩ أيار/ مايو ١٩٩٨ لكي يشاهد ويقيم الطرق المتعددة التي تأثر بها الأطفال بسبب استمرار النزاع المسلح في هذا البلد. وقد استقبلته رئيسة الدولة، سعادة السيدة شاندريكا بندرانيكة كوماراتونغا، والتقى بوزير الخارجية، السيد لاكشمان كاديرغامار، ووزير العدل والشؤون الدستورية والتكامل الوطني والشؤون الإثنية، السيد ج. ل. بايريس، والبرلمانيين وغيرهم من الموظفين الحكوميين. وسافر إلى المناطق المتأثرة بالنزاع في شبه جزيرة جفنة ومنطقة فاني حيث زار المدارس، وقرى التوطين، ومراكز المشردين داخليا. والتقى، وهو في هذه المناطق، بالموظفين الحكوميين المحليين، وبالقادة العسكريين، وبالزعماء الدينيين والمدنيين، فضلا عن ممثلي الوكالات المحلية والوكالات الانسانية الدولية. وأتيحت له فرصة الاجتماع باثنين من كبار الممثلين اللذين عيَّنهما زعيم نمور تحرير إيلام تاميل، ف. براباكاران وهما السيد تاميلسيلفان، رئيس القسم السياسي، والسيد بالاسينغام، المستشار السياسي.

٦٢ - وأثار الممثل الخاص، أثناء مناقشاته مع الحكومة ومع قادة نمور التحرير عدة مسائل تتعلق بحقوق الأطفال وحمايتهم ورعايتهم، وحصل على الالتزامات المحددة التالية من الطرفين.

٦٣ - توفير الإمدادات الإنسانية وتوزيعها: يتم بذل جهود للاستجابة إلى الحالة الإنسانية في المناطق المنكوبة، ولكن هناك حاجة إلى المزيد لتلبية الاحتياجات الضرورية والمتزايدة للسكان المتضررين. ووافقت الحكومة على استعراض قائمة المواد المقيدة ودراسة إجراءات إسراع الموافقة على الإمدادات اللازمة وتوزيعها. والتزم قادة نمور التحرير بعدم التدخل في تدفق الإمدادات الإنسانية التي تستهدف السكان المتضررين ووافقوا على أن هناك ضرورة لوضع إطار لرصد هذا الالتزام.

٦٤ - حرية حركة المشردين: وافقت الحكومة على إسراع الإجراءات لإصدار تصاريح التنقل في المناطق المتضررة. والتزم قادة نمور التحرير بعدم عرقلة حركة المشردين الذين يريدون العودة إلى المناطق التي توجد الآن تحت سيطرة الحكومة. وتعهدوا أيضا بعدم عرقلة عودة المسلمين الذين تشردوا الى منازلهم بسبب اندلاع الأعمال العدائية، وقبلوا فكرة ضرورة وضع إطار لرصد هذه العمليات.

٦٥ - تجنيد الأطفال مشاركتهم في الأعمال العدائية: تعهد قادة نمور التحرير بعدم استغلال الأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة في القتال وعدم تجنيد الأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٧ سنة. وقبلوا أيضا اقتراحا يرمي إلى إنشاء إطار لرصد هذه الالتزامات. وأعادت حكومة سرى لانكا تأكيد التزامها بسياسة عدم تجنيد الأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة. ورحب الممثل الخاص بالتأكيدات التي قدمتها الحكومة بأنه لا توجد هناك خطط للشروع في حملة تجنيد للأطفال في المدارس.

٦٦ - احترام اتفاقية حقوق الطفل: وقعت حكومة سري لانكا وصدقت على الاتفاقية. وقد أعدت أيضا ميثاقا وطنيا للأطفال. وأكد الممثل الخاص على ضرورة قيام جميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف غير الحكومية، باحترام مبادئ وأحكام الاتفاقية. وفي هذا الصدد، حث الممثل الخاص قادة نمور التحرير على الالتزام علنيا باحترام الاتفاقية. ورحب باستعداد نمور التحرير لتقديم المعلومات والتوجيهات الواردة في الاتفاقية إلى أنصارهم.

٦٧ - استهداف المدنيين والمواقع المدنية: أعرب الممثل الخاص عن قلقه البالغ بسبب استهداف المدنيين والمواقع المدنية في كل أنحاء البلد. وسلم قادة نمور التحرير بأن هذا القلق له ما يبرره وتعهدوا باستعراض استراتيجياتهم وتكتيكاتهم في هذا الصدد.

٦٨ - والقضية الهامة الأخرى التي أثارها الممثل الخاص مع الحكومة ومع قادة نمور التحرير تتمثل في استمرار الطرفين في استخدام الألغام. وأعرب عن أسفه الشديد لأنه لم يتمكن في هذه المناسبة من الحصول على التزام من أي من الطرفين بالامتناع عن استخدام الألغام. وأشار إلى عزمه على متابعة هذه القضية.

٦٩ - وشهد الممثل الخاص أثناء سفره الى المناطق المتضررة بالنزاع ما أصاب السكان المتضررين من صدمة وأسى. ولاحظ كيف قوض النزاع الذي طال أمده النسيج الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع، وفوجئ بما لجميع المجتمعات المحلية من رغبة شديدة وعارمة في السلام. وأيد تأييدا شديدا، في كلمة ختامية له في كولومبو، المبادرة المحلية التي رعتها اليونيسيف، والتي أعلن فيها أن "الأطفال منطقة سلام"، وتشكل هذه المبادرة جهدا مطردا يتم بذله لتطبيق التوصيات العالمية لحماية الأطفال وحقوقهم ورفاهيتهم على هذا الوضع المحدد لسري لانكا.

٧٠ - ورحب الممثل الخاص بالالتزامات التي تعهدت بها حكومة سري لانكا وتلك التي تعهد بها قادة نمور التحرير، ويمثل ذلك تطورا هاما نحو ضمان حماية حقوق الأطفال المتضررين بالنزاع الجاري في سري لانكا وحقوقهم ورعايتهم. وناشد الحكومة ونمور التحرير اتخاذ خطوات ملموسة لكي يفي كل طرف بالتزاماته، ووجه نداء قويا إلى المجتمع الدولي لتقديم مزيد من المساعدات إلى السكان المتضررين بسبب النزاع في سري لانكا، لا سيما لإعادة توطينهم، وتلبية احتياجاتهم العاجلة في المجال الصحي والتعليمي.

هاء - السـودان

٧١ - زار الممثل الخاص السودان في الفترة من ١٤ إلى ١٧ حزيران/ يونيه وكان للزيارة هدفان: '١' القيام عن قرب بتقييم أثر النزاع الذي طال أمده في السودان على الأطفال و '٢' التماس دعم حكومة السودان للعثور على الأطفال المختطفين من شمال أوغندا وتسهيل الإفراج عنهم.

٧٢ - والتقى الممثل الخاص أثناء زيارته بالزعماء الحكوميين، بمن فيهم النائب الأول للرئيس، علي عثمان محمد طه، ورئيس الجمعية الوطنية، حسن عبد الله الترابي، ووزير العلاقات الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل، ورئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية رياك مشار، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وممثلي المجتمع المدني. وسافر أيضا إلى مدينة جوبا الجنوبية، حيث زار مخيمات المشردين داخليا.

٧٣ - وفيما يتعلق بالهدف الثاني، أعرب الممثل الخاص عن تقديره للحكومة السودانية لتسهيل الإفراج عن ثلاثة أطفال أوغنديين أثناء زيارته كانت مجموعة المتمردين الأوغنديين قد اختطفتهم من شمال أوغندا. وتم نقل الأطفال الثلاثة من مدينة جوبا الجنوبية إلى الخرطوم وتم تسليمهم إلى اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لرعايتهم قبل إعادتهم إلى وطنهم في أوغندا.

٧٤ - وتعهدت الحكومة السودانية بتقديم المساعدة للجهود الجارية التي يبذلها الممثل الخاص للنجاح في الإفراج عن الأطفال الآخرين الذين تم أيضا اختطافهم من شمال أوغندا. وفي هذا الصدد، طلب الممثل الخاص بصفة خاصة إلى الحكومة السودانية استخدام نفوذها للمساعدة على العثور على التلميذات اللاتي اختطفهن جيش الرب للمقاومة من كلية سانت ماري في أبوكي والإفراج عنهن.

٧٥ - وفيما يتعلق بالهدف الأول للزيارة، أثار الممثل الخاص أثناء مناقشته مع الحكومة عدة قضايا محددة تتعلق بحقوق الأطفال المتضررين بسبب النزاع في السودان وحمايتهم ورعايتهم. وأدت هذه المناقشات إلى عدد من الالتزامات، على النحو المبين في الفقرات التالية:

٧٦ - إمكانية الذهاب إلى جبال النوبة: وعدت حكومة السودان في المناقشات الأخيرة التي أجرتها مع الأمين العام بالسماح لبعثة تقييم إنسانية تابعة للأمم المتحدة بالسفر إلى مناطق في جبال النوبة. أثار الممثل الخاص هذه المسألة مع الحكومة السودانية التي أعادت تأكيد الالتزام الذي تعهدت به للأمين العام، ولكنها أشارت إلى أن بعثة التقييم ينبغي أن تنتظر اكتمال التحقيق في الهجمات الأخيرة على قافلة للأمم المتحدة في منطقة جبال النوبة. ووعدت الحكومة بتسهيل عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة.

٧٧ - تجنيد ومشاركة الأطفال في الأعمال العدائية: أعادت الحكومة السودانية تأكيد التزامها، من حيث أنه مسألة تتعلق بالسياسة العامة والقانون، بعدم تجنيد أو نشر الأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة. وحث الممثل الخاص الحكومة على التأكد من تنفيذ هذه السياسة العامة بصورة فعالة بما في ذلك تنفيذ المجموعات شبه العسكرية المنضمة إلى قوات الحكومة لهذه السياسة. وتعهدت الحكومة بتصحيح أي انحراف عن هذه السياسة العامة يتم الإبلاغ عنه.

٧٨ - استخدام الألغام الأرضية: أعرب الممثل الخاص عن قلقه البالغ بسبب استمرار استخدام الألغام في النزاع السوداني. وأشارت الحكومة السودانية، التي وقعت على اتفاقية أوتاوا التي تحظر استخدام الألغام،

إلى أنها تبذل قصارى جهدها لتجنب زرع الألغام. غير أنها أصرت على أن هذه المسألة صعبة لأن الأطراف الأخرى في النزاع تستمر في استخدام الألغام، ولأن عدة بلدان مجاورة لم توقع على اتفاقية أوتاوا. ووعد الممثل الخاص بمتابعة هذه المسألة مع جميع الأطراف المعنية.

٧٩ - التعاون مع مجلس تنسيق الولايات الجنوبية: أكد الممثل الخاص، في مناقشته مع رئيس مجلس التنسيق رياك مشار على أهمية ضمان حماية الأطفال وحقوقهم ورعايتهم في الأنشطة التي تقع ضمن نطاق نفوذ المجلس. ورحب السيد مشار باقتراحه لإنشاء فريق اتصال بين المجلس ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسيضطلع فريق الاتصال ببرامج من شأنها خلق وعي متزايد لدى المجموعات التي توجد تحت سلطة المجلس بالمقاييس الإنسانية ومقاييس حقوق الإنسان المتصلة بحماية الأطفال.

٨٠ - احترام اتفاقية حقوق الطفل: حث الممثل الخاص حكومة السودان التي صدقت على الاتفاقية على تعزيز تطبيق مبادئها وأحكامها. ويجري ترجمة الميثاق الوطني الذي يستند إلى الاتفاقية والمكتوب باللغة العربية وباللغة الانكليزية إلى اللغات المحلية الأخرى لضمان نشره على نطاق واسع في البلد.

٨١ - وعرف الممثل الخاص أيضا أثناء زيارته بالحالة الطارئة الانسانية الحديثة في مدينة واو في بحر الغزال. وفي الأسابيع القليلة التي سبقت زيارته، تدفق حوالي ٠٠٠ ٨٠ شخص معظمهم من النساء والأطفال الشباب إلى مدينة واو من المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير الشعبي للسودان. ويقدر معدل هذا التدفق بألف شخص في اليوم. وناشد الممثل الخاص المجتمع الدولي تعزيز قدرات الحكومة والوكالات الإنسانية الدولية على الاستجابة لهذه الحالة، لا سيما توفير الأغذية والأدوية والدعم السوقي.

٨٢ - ولم يتمكن الممثل الخاص من زيارة المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير الشعبي للسودان بسبب ضيق الوقت. غير أنه التقى بزعيم حركة التحرير الشعبي للسودان في نيروبي حيث أعلن أنه يعتزم زيارة هذه المناطق قريبا.

٨٣ - وفي نيروبي، استقبل رئيس كينيا سعادة السيد دانييل آراب موي الممثل الخاص، ويترأس الرئيس الكيني أيضا السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واجتمع بوزير الخارجية، وأطلعهما على زيارته إلى السودان. واجتمع أيضا بمنظمة عملية شريان الحياة في السودان التي يوجد مقرها في نيروبي.

واو - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كوسوفو)

٨٤ - زار الممثل الخاص جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمدة ثلاثة أيام في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وبعد أن وقف لمدة يوم واحد في بلغراد لعقد اجتماعات فيها، أمضى يومين في إقليم كوسوفو. وأكد الممثل الخاص أثناء زيارته برمتها على الطابع الإنساني لولايته وعلى اهتمامه بمصير جميع الأطفال المتضررين بسبب النزاع، بغض النظر عن انتمائهم الإثني أو الديني أو ما تسبب في وقوعهم ضحية. وكان للزيارة ثلاثة أهداف:

(أ) الاطلاع عن قرب على الحالة الإنسانية في كوسوفو وبصفة خاصة تقييم أثر العنف الجاري على الأطفال؛

(ب) الاطلاع على حالة الأطفال اللاجئين الصرب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكان معظم أسر هؤلاء الأطفال قد فروا سابقا من البوسنة والهرسك ومن كرواتيا؛

(ج) تقييم أثر نظام الجزاءات الجاري على الأطفال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٨٥ - وعندما طلب الممثل الخاص في الأصل زيارة كوسوفو، أعربت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن تحفظاتها الشديدة بشأن هذه الزيارة المقترحة، وكان موقفها أنه لا يوجد "نزاع مسلح" في كوسوفو - بل هناك فقط أعمال إرهابية يرتكبها البانيو كوسوفو، وعلى كل حال هذه قضية محلية بحتة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعليه، فإن الحكومة ترى أن الحالة في كوسوفو لا تقع ضمن اختصاص الممثل الخاص. وبعد سلسلة من الاتصالات مع بلغراد وافقت في النهاية سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الزيارة.

٨٦ - وفي بلغراد، اجتمع الممثل الخاص بكبار الموظفين الحكوميين، بمن فيهم رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورئيس لجنة التعاون مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والقوات الدولية، والمدير السياسي لوزارة الشؤون الخارجية المكلف بشؤون منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ورئيس لجنة التعاون مع اليونيسيف والنهوض بالمرأة، والمفوض الصربي للاجئين، واجتمع أيضا بمعظم السفراء الموجودين في بلغراد، بمن فيهم ممثلو فريق الاتصال، وبعثة الرصد التابعة للجنة الأوروبية، وترويكا الاتحاد الأوروبي، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٨٧ - وفي بريستينا، عقد الممثل الخاص مناقشات مع زعماء كوسوفو السياسيين الألبانيين الرئيسيين، بمن فيهم رئيس الاتحاد الديمقراطي لكوسوفو الأستاذ إبراهيم روغوفا، ورئيس فريق التفاوض الألباني لكوسوفو، والسيد فهمي أغاني واجتمع أيضا بالسلطات الصربية في بريستينا بمن فيهم رئيس إدارة مقاطعة كوسوفو، ومنسق الأجهزة الحكومية وغيرهم من الرسميين. وعقد أيضا مناقشات مع الرؤساء المحليين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومع أعضاء بعثة المراقبة الدبلوماسية لكوسوفو، ومع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

٨٨ - وتنقل الممثل الخاص على نطاق واسع داخل البلد أثناء زيارته لكوسوفو، لا سيما في المناطق الجنوبية الغربية والمناطق الوسطى من الإقليم، لتقييم الحالة على الطبيعة من خلال زيارته للقرى والمدن المتضررة.

٨٩ - وأمضى يوما في زيارة المشردين الذين انتشروا وانقطعت بهم السبل في الممرات الجبلية المفتوحة في بانتشا - نيكوفاتش وأودية غاشي، وفي جبال بيريشا في منطقة درينيكا الواقعة إلى الغرب من بريستينا. وزار أيضا مركزين لتجمع اللاجئين الصرب الواقعين بالقرب من بريستينا.

٩٠ - وأصيب الممثل الخاص بصدمة شديدة مما شاهده في كوسوفو. فاعترضته أميال وأميال من الأطفال والنساء المنتشرين كسجادة إنسانية في الممرات الجبلية المفتوحة وفي الغابات. ورأى كيف يحاول السكان بشتى الوسائل وبصعوبة جمة البقاء على قيد الحياة بدون مأوى، وبدون مياه نظيفة، وبدون رعاية طبية، وبدون ملابس صوفية أو أغذية كافية، وهم مُعرضون بصورة كاملة للعراء. والتقى في عدة مناسبات بمسنين ومسنات أجهشوا بالبكاء عندما حاولوا رواية قصتهم أمام أطفالهم وأحفادهم.

٩١ - ويُقدر بأن حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ شخص تشردوا بسبب القتال في كوسوفو، وأكثر من ٦٠ في المائة منهم من الأطفال وأكثر من ٢٠ في المائة منهم من النساء. وانحصر حوالي ٠٠٠ ٥٠ من المشردين في المناطق الجبلية المفتوحة وفي الغابات.

٩٢ - ودعا الممثل الخاص المجتمع الدولي وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى اتخاذ إجراءات سياسية فورية من أجل إنهاء معاناة المدنيين في كوسوفو ولا سيما الأطفال والنساء منهم، وتنطوي هذه الإجراءات على ثلاثة اتجاهات:

(أ) توفير مزيد من المعونة الإنسانية: ينبغي إمداد الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بمزيد من الموارد لتوزيع الإمدادات الغوثية على المشردين، لا سيما على ٠٠٠ ٥٠ طفل وامرأة ومسن انقطعت بهم السبل في الممرات الجبلية المفتوحة وفي الغابات. وقريبا جدا لن يستطيعوا تحمُّل هذه الحالة مع قدوم الأمطار والشتاء في الأسابيع القادمة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يستجيب المجتمع الدولي بسرعة وبسخاء للنداء المشترك الموحد الذي وجهته الوكالات للحصول على المساعدة الإنسانية. وينبغي الضغط على حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وعلى جيش تحرير كوسوفو للسماح بتوزيع المساعدة الإنسانية بدون عقبات. وينبغي أن تقدم الوكالات الإنسانية أيضا المساعدة للأسر المستضيفة المحلية التي استقبلت أعدادا كبيرة من المشردين في منازلها.

(ب) عودة المشردين: أهم شيء اليوم هو عودة المشردين إلى منازلهم. وينبغي أن تتحمل حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مسؤوليتها الكاملة لضمان أمن العائدين فضلا عن معاقبة المسؤولين عن الإساءات المرتكبة وأعمال التدمير. ونظرا لمدى عمق انعدام الثقة في الوقت الراهن وخوف ألبانيي كوسوفو، هناك حاجة إلى مزيد من الوجود الإنساني الدولي على الطبيعة في كوسوفو للعمل على بناء الثقة، وطمأنة العائدين، ولتشكيل رادع ضد أي إساءات ترتكبها قوات الأمن في المستقبل.

(ج) وقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية: يجب أن يمارس المجتمع الدولي ضغطا سياسيا ودبلوماسيا متزايدا ومتضافرا من أجل تحقيق وقف إطلاق النار الفوري. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إنهاء معاناة كثير من الأطفال والنساء، وإيجاد الظروف التي يمكن بها معالجة القضايا المسببة للنزاع. فالمساعدة الإنسانية مهما كانت حاسمة يجب ألا تحل محل الإجراء السياسي. وهذا جزئيا هو الدرس المستفاد من أزمة رواندا والبوسنة والهرسك.

٩٣ - وفي ضوء ما شاهده الممثل الخاص على الطبيعة في كوسوفو والمناقشات التي عقدها مع جميع الأطراف المعنية في بلغراد وبريستينا، قدم الممثل الخاص الملاحظات والتوصيات التالية بخصوص قضايا محددة:

٩٤ - التأثير على المناطق المجاورة: من الواضح أن العنف في كوسوفو وتشرد السكان بدأ يؤثر تأثيرا خطيرا على المناطق المجاورة. فقد فر حوالي ٠٠٠ ٤٠ شخص من كوسوفو إلى جمهورية الجبل الأسود، و٠٠٠ ١٤ إلى ألبانيا، وعدة آلاف إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي الجبل الأسود، يمثل عدد المشردين من كوسوفو عندما يضاف عددهم إلى عدد اللاجئين من البوسنة والهرسك وكرواتيا حوالي ١٠ في المائة من مجموع السكان.

٩٥ - عمليات الاختطاف والقتل: أفادت تقارير عديدة بعمليات الاختطاف والقتل التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو ضد المدنيين الصرب. ويقدر أن جيش تحرير كوسوفو اختطف ١٤٠ شخصا، بمن فيهم صرب وألبانيون، خلال الشهور القليلة الماضية. وأفادت بعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو في الآونة الأخيرة بقتل أعداد كبيرة من الألبانيين والصرب المسيحيين في قرية غلودياني في البلدية الغربية لبيك. وقد تم حتى الآن العثور على ٣٩ جثة، ولكن يشتبه بأن عددا أكبر من الأشخاص قد قتلوا في مذبحة غلودياني. ويجب أن يدين المجتمع الدولي بشدة جميع الفظائع وأعمال العنف الموجهة ضد المدنيين، بغض النظر عن مصدرها.

٩٦ - تعليم ألباني كوسوفو: إن إحدى أكثر القضايا السياسية المثيرة للجدل في كوسوفو اليوم هي عدم مشاركة ألباني كوسوفو في النظام التعليمي الحكومي في المرحلتين الثانوية والجامعية. ويعود ذلك إلى الجدل المستمر حول سياسات التعليم والمناهج الدراسية....ألخ. والخطوة الأولى التي ينبغي اتخاذها، هي تنفيذ الاتفاق التعليمي الموقع في عام ١٩٩٦ بين الرئيس سلوبودان ميلوسيفتش والأستاذ إبراهيم روغوفا والذي ينص على عودة الطلاب والمعلمين الألبانيين إلى مدارسهم، وذلك لفتح باب مناقشة هذه المشاكل مناقشة شاملة.

٩٧ - تجنيد الأطفال واستغلالهم: لا يوجد حتى الآن ما يدل على الاستخدام المنهجي للأطفال كمحاربين للقتال في كوسوفو. ويتناقض ذلك بشكل ملحوظ مع الحالة في كثير من ساحات القتال الأخرى اليوم. ووفقا لبعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو، عثر المراقبون على طفلين محاربين مع جيش تحرير كوسوفو

ويبلغ عمر كليهما ١٣ سنة. غير أنه يحتمل أن هذين الطفلين يؤديان دورا داعما، فيقومان مثلا بعمليات الاستطلاع، أو ينقلان الرسائل والأمتعة. وينبغي ألا تكون هناك أية مجاملة في هذه المسألة. بل بالعكس ينبغي أن تكون هناك حملة وقائية ويقظة لضمان أن الحالة في كوسوفو لن تتدهور أكثر وأكثر وأن القوات المقاتلة لن تبدأ في إرسال الأطفال الى ساحات القتال.

٩٨ - استخدام الألغام: أفادت بعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية زرعت بصورة منهجية ألغاما مضادة للأفراد وللدبابات في مناطق الحدود مع ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. غير أنه في مناطق القتال داخل كوسوفو نفسها، ليست هناك إلا تقارير منعزلة تفيد استخدام الألغام المضادة للأفراد. ولكن ينبغي أن لا تكون هناك مجاملة في هذه الحالة أيضا. وينبغي أن يضغط المجتمع الدولي على حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وعلى جيش تحرير كوسوفو لكي يمتنعا عن استخدام الألغام في كوسوفو لأن من شأن استخدام الألغام أن يسبب معاناة غير متناسبة وغير تمييزية للمدنيين ولا سيما الأطفال.

٩٩ - تقديم المساعدة إلى اللاجئين الصرب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: يوجد حاليا أكثر من نصف مليون لاجئ صربي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية معظمهم فروا من منازلهم عندما كان النزاع المسلح على أشده في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وانقطعت بكثير من اللاجئين الأطفال وأسرهم السبل بصورة تامة. ومن الأهمية بمكان ألا ينسى المجتمع الدولي احتياجات اللاجئين، فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين الدائم.

١٠٠ - رصد أثر الجزاءات على الأطفال: ينبغي لمجلس الأمن، كسياسة عامة ينتهجها، أن يواصل رصد أثر الجزاءات على الأطفال في جميع الحالات وتخفيف حدتها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يستعرض مجلس الأمن أثر نظام الجزاءات الجارية على الأطفال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لا سيما فيما يتعلق بتوفير الخدمات التعليمية والطبية.

١٠١ - احترام اتفاقية حقوق الطفل: وقعت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصدقت على اتفاقية حقوق الطفل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يُصر على أن يحترم جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأطراف غير الحكومية، مثل جيش تحرير كوسوفو، احتراما كاملا مبادئ وأحكام الاتفاقية.

سادسا - الدعوة على الصعيد السياسي

ألف - تعبئة الحكومات المعنية

١٠٢ - إن المسؤولية الرئيسية من تطبيق القواعد الدولية والمعايير المحلية تقع على عاتق الحكومات. وفي الوقت الذي تمثل فيه صكوك حقوق الإنسان والصكوك الإنسانية الدولية معالم بارزة حقا، فإن الفجوة بين

هذه القواعد المعيارية وتطبيقها على صعيد الواقع العملي واسعة ومتنامية بشكل غير مقبول. وتقع المسؤولية في سد هذه الفجوة على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية في المقام الأول. لذلك فإن الممثل الخاص يطلب إلى جميع الحكومات أن تمارس مسؤولياتها بصورة أكثر اكتمالا واتساقا حتى يتسنى مراعاة هذه القواعد المحلية والصكوك الدولية في إطار ولاياتها الداخلية، وممارسة ضغوط سياسية ودبلوماسية متضافرة على من ينتهكون بانتظام حقوق الأطفال ورفاههم.

١٠٣ - وبغية نقل هذه الرسالة وحشد الدعم السياسي لها، عقد الممثل الخاص مناقشات في العواصم وغيرها من الأماكن مع زعماء سياسيين وقادة حكوميين من عدد من البلدان. وأعربت مختلف الحكومات عن التزامها بإعطاء هذه المسألة أولية في سياساتها الدبلوماسية والإنمائية والإنسانية.

باء - مجلس الأمن

١٠٤ - ما فتئ الممثل الخاص يعمل منذ تعيينه على جعل مسألة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح موضع اهتمام أعلى الأجهزة السياسية في الأمم المتحدة. وبناء على طلب الممثل الخاص عقد مجلس الأمن مناقشة عامة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ تناولت البند المعنون "الأطفال والنزاع المسلح". ولدى افتتاح المناقشة، طلب الممثل الخاص إلى المجلس أن يضع في اعتباره محنة الأطفال أثناء مداولاته المتعلقة بحالات الأزمات المحددة، ولدى تحديد ولايات بعثات صنع السلام وبعثات حفظ السلام وفرض نظم الجزاءات واستعراض معايير سلوك الموظفين الدوليين ووضع برامج بناء السلام. وحث الممثل الخاص المجتمع المدني على استخدام نفوذه الجماعي لضمان مراعاة الأطراف في النزاع للقواعد الدولية المتعلقة بحماية الأطفال، والعمل بنشاط على تيسير التوصل إلى تسويات سياسية. وعلاوة على ذلك، يستطيع المجتمع الدولي أن يستخدم ثقله في حرمان المسؤولين عن ارتكاب أعمال وحشية في حق الأطفال وإساءة معاملتهم من الشرعية السياسية أو الاعتراف الدبلوماسي بهم أو توريد الأسلحة إليهم أو السماح بتدفق الأموال عليهم. وباستطاعة مجلس الأمن أن يأخذ زمام المبادرة في إيصال رسالة واضحة مفادها أنه لا مكان في المجتمع الدولي لمن يرتكبون بانتظام أعمالا وحشية ضد الأطفال ويسيئون معاملتهم.

١٠٥ - وعقب المناقشة اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/1998/18) اعترف فيه بأهمية ولاية الممثل الخاص وأيد فيه أنشطته ورحب بتعاونه مع جميع البرامج والصناديق والوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة التي يرى التعاون منها ملائما.

وأعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه لما للمنازعات المسلحة من آثار ضارة على الأطفال، وأدان بشدة استهداف الأطفال في المنازعات المسلحة، بما في ذلك إذلالهم ومعاملتهم بوحشية، والاعتداء عليهم جنسيا واختطافهم، وتشريدهم بالقوة، فضلا عن تجنيدهم واستخدامهم في الأعمال الحربية انتهاكا للقانون الدولي، ودعا جميع الأطراف المعنية إلى وقف مثل هذه الأنشطة. وأعرب المجلس عن دعمه للجهود الرامية إلى الحصول على التزامات بوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في المنازعات المسلحة انتهاكا للقانون الدولي؛

وإلى إيلاء اهتمام خاص لعملية تجريد الأطفال الجنود من السلاح وتسريحهم، وإعادة إدماج الأطفال المشوهين أو المصابين بصدمات ناجمة عن نزاع مسلح في المجتمع. واعترف مجلس الأمن كذلك بأنه كلما تم اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي مراعاة تأثيرها على السكان المدنيين، مع وضع احتياجات الأطفال في الاعتبار بهدف بحث الاستثناءات الإنسانية الملائمة.

١٠٦ - وبهذه المناقشة واعتماد البيان الرئاسي المتعلق بهذه المسألة، اعترف مجلس الأمن بأن حالة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح هي مسألة تحظى لديه باهتمام جاد ومستمر. وسوف يواصل الممثل الخاص العمل باستمرار مع مجلس الأمن على ضمان أن تحظى حماية الأطفال بالاهتمام عندما تبحث أية أزمات إنسانية، وأن تتخذ الإجراءات السياسية اللازمة متى حدث انتهاك لحقوق الأطفال ورفاههم.

جيم - الأنشطة الإقليمية

١٠٧ - إن تعزيز حقوق الأطفال ورفاههم في حالات النزاع المسلح هو برنامج ينبغي تطويره بمشاركة نشطة من قبل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ففي كثير من الأحيان يمكن أن توفر الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية إطارا محليا أكثر تحديدا لتطبيق القواعد العالمية والصكوك الدولية التي تم تسليط الضوء عليها أعلاه. وقد شجع الممثل الخاص على تطوير التزامات إقليمية ودون إقليمية مناسبة تحقيقا لهذه الغاية. وهو عاكف على العمل من أجل إنشاء شراكات قوية مع عدة منظمات إقليمية ودون إقليمية منها رابطة بلدان جنوب شرق آسيا ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٠٨ - وفي هذا الصدد التقى الممثل الخاص بالأمناء العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية ومفوضي الاتحاد الأوروبي المعنيين بالتنمية والشؤون الإنسانية لعرض هذا البرنامج عليهم والتماس دعمهم له. وأعرب الاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة، عن اهتمامه الشديد بالعمل، على نحو وثيق، مع الممثل الخاص من أجل جعل مسألة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح بندا هاما على جدول أعماله، فضلا عن التعاون بنشاط في مجال المبادرات الإنسانية ومشاريع مرحلة ما بعد النزاع. كذلك أعرب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن اهتمامه الكبير بالتعاون مع الممثل الخاص فيما يتعلق بهذا البند.

١٠٩ - وفي محاولة لتوسيع قاعدة المشاركة في هذا البند وبدء التزامات محددة من قبل الفعاليات الأخرى - الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية - شرع الممثل الخاص في تنظيم سلسلة من الندوات الإقليمية المعنية بالأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. وفي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ استضافت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بوصفها رئيس الاتحاد الأوروبي، أولى هذه الحلقات. وكانت رئاسة هذه الندوة مشتركة بين وزير الدولة للتنمية الدولية والممثل الخاص.

١١٠ - وقد خدمت هذ الندوة التي جمعت بين كبار ممثلي الحكومات الأوروبية وغير الأوروبية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإقليمية والأكاديمية أربعة أهداف هامة دعما للبند المكلف بتنفيذه الممثل الخاص. فهي أولا أتاحت فرصة للترويج. وثانيا نتج عنها دعم سياسي هام من جانب الحكومات المشاركة للأعمال التي يضطلع بها الممثل الخاص. ثالثا أتاحت فرصة لتدارس مختلف الأفكار من جانب الخبراء في مجالات بالغة الأهمية بالنسبة للبرنامج، وذلك بغرض دعم الممثل الخاص. رابعا سمحت الندوة بزيادة تعزيز الشراكات بين الممثل الخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية دعما لبرنامج مشترك يستهدف حماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح.

١١١ - ومتابعة للالتزامات المعلنة في ندوة لندن، قام الممثل الخاص بزيارة لفيينا يجتمع بنائب مستشار النمسا ووزير خارجيتها الذي أعرب من جديد عن التزام النمسا القوي، في إطار رئاستها للاتحاد الأوروبي، بزيادة تطوير مشاركة الاتحاد الأوروبي النشطة في هذا البند البرنامجي. وحث الممثل الخاص الاتحاد الأوروبي على تضمين هذا البند في برامجه السياسية والإنسانية والإنمائية وإعطائه مكانة بارزة فيها.

١١٢ - وعرضت حكومة اليابان أن تستضيف حلقة مماثلة تعقد في طوكيو في موعد لاحق من عام ١٩٩٨ وتضم البلدان الآسيوية في المقام الأول. وهناك خطط أيضا لعقد اجتماعات مماثلة في مناطق أخرى من العالم.

سابعا - الشراكات من أجل الأطفال

١١٣ - يعمل الممثل الخاص، تحقيقا للأهداف المنصوص عليها في ولايته، على توسيع قاعدة التشارك في هذا البند، ويلتمس مشاركة وتعاون الفعاليات الرئيسية من عدة قطاعات رسمية وغير رسمية. وبغية تنفيذ استراتيجية واسعة النطاق للترويج والعمل التضامني، بدأ الممثل الخاص في بناء شراكات مع كيانات داخل الأمم المتحدة وخارجها. ولكل شريك، نظرا للمزايا المقارنة المعينة التي يتمتع بها، دور هام في العمل المتضافر من أجل تعزيز حقوق الأطفال المتأثرين بالنزاع وحمايتهم ورفاههم.

ألف - تطوير إطار للتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة

١١٤ - دور الممثل الخاص هو دور المساعد والداعية الذي يقوم بتسليط الأضواء على هذا البند وتعزيز العمل المتضافر بشأنه داخل منظومة الأمم المتحدة. أما المسؤولية الرئيسية عن تطوير البرامج التنفيذية الرامية إلى تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم فتقع على عاتق الوكالات والهيئات التي تمتلك الدراية والموارد والوجود الفعلي في المواقع. ويكمل الممثل الخاص أنشطة هذه الهيئات عن طريق الترويج الجماهيري والمبادرات السياسية والإنسانية المناسبة.

١١٥ - ويمكن أن يكون لوكالات الأمم المتحدة وهيئاتها تأثير هام متى ما اتبعت نهجا متضافرا إزاء قضية مشتركة مثل حماية الأطفال أو إعادة تأهيلهم. ودعما لجهود الأمين العام الرامية إلى تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على مستوى المقر وعلى المستوى الميداني، بقي الممثل الخاص على اتصال وثيق مع كل كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية تطوير نهج مشتركة فيما يتعلق بحقوق وحماية ورفاه الأطفال في سياق المنازعات المسلحة، ووضع هذه المسألة ضمن أنشطة رسم السياسات والأنشطة البرنامجية الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. كما أجرى الممثل الخاص مشاورات على نطاق واسع مع رؤساء كل من اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية فضلا عن اللجان الإدارية العليا، وذلك بغية استحداث إطار للتعاون المؤسسي والتنفيذي في دعم هذا البند البرنامجي.

١١٦ - ويعمل الممثل الخاص أيضا من خلال الآليات التنفيذية والاستشارية القائمة على تشجيع إدخال هذه المسألة ضمن الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. كما أن عضويته في فريق الإدارة العليا الذي يرأسه الأمين العام وفي اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية تتيح له أن يعمل على ضمان أن يصبح برنامج الأطفال والمنازعات المسلحة جزءا من أنشطة رسم السياسات والأنشطة البرنامجية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

١١٧ - وأنشئ فريق استشاري غير رسمي داعم لأعمال الممثل الخاص يتألف من ممثلي اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، وذلك لتقديم المشورة بشأن الأنشطة البرنامجية وتنسيق العمل فيما بين هؤلاء الشركاء الرئيسيين للممثل الخاص. وأثبت الفريق الاستشاري فائدته بصفة خاصة في تأمين نجاح زيارات الممثل الخاص للبلدان المتأثرة بالمنازعات المسلحة.

١١٨ - كما أن الممثل الخاص عضو في الآلية التي أنشأتها إدارة شؤون نزع السلاح لتنسيق جهود الأمم المتحدة لمكافحة تراكم الأسلحة الصغيرة المفرط وانتشارها. و "آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة" تمثل محاولة في سبيل التناول الفعال لانتشار الأسلحة الصغيرة الرخيصة التي تمثل الأسلحة الأساسية أو الوحيدة المستعملة في صراعات عديدة ناشبة الآن بين الدول، يمثل المدنيون ٩٠ في المائة من ضحاياها. وفي هذه الصراعات، يذهب الأطفال ضحايا لنيران الأسلحة الصغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن انتشار أسلحة أصغر وأخف وانتشار فئات من الأسلحة النارية يقل ارتدادها يوما بعد يوم قد سمحا بتجنيد أطفال ليكونوا من حملة هذه الأسلحة، كما أنهما قد دفعا إلى ذلك.

باء - إشراك المنظمات المدنية وغير الحكومية

١١٩ - تتمثل إحدى الفرضيات المنطقية الهامة التي يستند إليها عمل الممثل الخاص في الحاجة إلى توسيع ملكية هذا البرنامج، بحيث تتجاوز الفعاليات الرسمية. ولمنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات الإنسانية والغوثية ومجتمع حقوق الإنسان والمنظمات النسائية والزعماء الدينيون والرابطات المدنية والشبابية، فضلا عن فعاليات القطاع الخاص، أهميتها باعتبارها شريكة في الحركة العامة التي تستهدف حماية حقوق الأطفال ورفاههم في ظروف الصراع المسلح. وللمنظمات غير الحكومية أهميتها الشديدة في هذا الصدد، بسبب التزامها وما لديها من دراية فنية وأنشطة ميدانية. ويشجع الممثل الخاص منظمات المجتمع المدني على العمل لتهيئة مزيد من الوعي وعلى التعبئة لاتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة.

١٢٠ - وعقد الممثل الخاص حتى الآن لقاءات جماعية وانفرادية مع قيادات نحو ٢٠٠ منظمة غير حكومية دولية ومنظمات أخرى من منظمات المجتمع المدني في بلدان عديدة، تنتمي أساسا إلى قطاع الشؤون الإنسانية وقطاع حقوق الإنسان والقطاع الإنمائي. وقد التمس اشتراكها على نحو فعال في تشكيل هذا البرنامج، كما التمس رؤى تلك المنظمات بشأن أنشطته المقبلة. وتعهدت عدة منظمات غير حكومية من البلدان المهتمة بالأمر بوضع مبادرات برنامجية جديدة وشن حملات خاصة لتوعية الجمهور على سبيل الاستجابة لهذا البرنامج. وكان التفاعل مع المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والوطنية، هدفا رئيسيا ومصدرا بالغ الأهمية من مصادر المشورة بشأن البعثات الميدانية وغيرها من الزيارات القطرية التي قام بها الممثل الخاص. كما ظل الممثل الخاص على اتصال وثيق بجماعات من قبيل جماعة "التفاعل"، والفريق العامل الممثل لليونيسيف والمنظمات غير الحكومية، والفريق الفرعي المعني بالأطفال اللاجئين والأطفال في حالات الصراع المسلح.

١٢١ - وما برح الممثل الخاص يشدد في مناقشاته الجارية مع المنظمات غير الحكومية على مواضيع عديدة لقيت استجابة إيجابية، نخص منها بالذكر: (أ) ضرورة قيام البرامج الوطنية المخصصة للدعوة بتوعية الجماهير وحفز الحكومات على العمل لصالح الأطفال المعرضين للصراع المسلح؛ (ب) الحاجة الملحة إلى تركيز الحملات الدولية المخصصة للدعوة على حقوق الأطفال في حالات الصراع المسلح؛ (ج) أهمية وضع المنظمات المالكة لقدرات غوثية وإنسانية وإنمائية ميدانية برامج أفعل وأكثر تنسيقا تركز على احتياجات الأطفال خلال الصراع وبعده.

١٢٢ - ويقر الممثل الخاص ويؤيد الائتلافات العديدة المنشأة فعلا، التي ستؤثر أعمالها تأثيرا مباشرا على حماية الأطفال ورفاههم في حالات الصراع المسلح. وأحد هذه الائتلافات هو "الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الجنود الأطفال"، وهو ائتلاف شُكل لتعزيز اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل والانضمام اليه، الذي يمنع تجنيد من تقل أعمارهم عن ثمانية عشرة عاما للخدمة العسكرية أو استخدامهم. وثمة ائتلاف آخر، هو "مجلس القيادة المعني بالأطفال في حالات الصراع المسلح"، الذي سيدعو إلى إجراءات تستهدف حماية الأطفال المحاصرين بوحشية الحرب، كما سيؤيد البرامج الهادفة إلى تلبية

احتياجاتهم الأكثر إلحاحا. وبالمثل، تلتزم "شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة"، المكونة مؤخرا، بشن حملة ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١٢٣ - ويعتقد الممثل الخاص أن المنظمات غير الحكومية المحلية الناشطة في البلدان المتأثرة بالصراع تستحق الكثير من الدعم الدولي، ولا سيما الدعم المالي.

جيم - وسائط الإعلام

١٢٤ - يتسم الدور الرئيسي الذي تؤديه وسائط الإعلام لتشكيل الرأي العام والتأثير على السياسة العامة بأهمية محورية في مجال تهيئة الوعي العام بإساءة استخدام الأطفال ومعاملتهم بوحشية في ظروف الصراع المسلح. وقد سعى الممثل الخاص، في جهوده المخصصة للدعوة، إلى إشراك وسائط الإعلام وإلى إعلامها بالحقائق. فقد عقد سلسلة من جلسات الإحاطة في مختلف أنحاء العالم لوسائط الإعلام الدولية والوطنية، لأجل إكسابها حساسية تجاه إساءة استخدام الأطفال ومعاملتهم بوحشية في ظروف الصراع المسلح، ولأجل إطلاعها على أنشطته. وأدى هذا الحوار إلى توسيع نطاق التغطية الإعلامية، في وسائط الإعلام الوطنية والدولية على السواء، بشأن حالة الأطفال الذين يجني عليهم الصراع.

دال - الاتصال بقادة الرأي

١٢٥ - بذل الممثل الخاص جهودا فائقة أيضا لإبلاغ رسالته إلى الدوائر الهامة القائدة للرأي في الجماعات والشبكات، التي تشمل الزعماء الدينيين، والمحامين، والأكاديميين، والمنظمات النسائية، وقادة مجتمع الأعمال، وكذلك رابطات المهنيين الآخرين. وخاطب الممثل الخاص كثيرا من التجمعات الدولية الرئيسية التي ضمت القادة السياسيين وقادة الرأي في شتى أنحاء العالم. ومن المعتزم بذل مزيد من الجهود التي من هذا القبيل في سياق العمل الجاري لتهيئة الوعي والدعوة في صفوف الجماهير.

ثامنا - إنشاء مكتب الممثل الخاص

١٢٦ - عمل الممثل الخاص منذ تعيينه، في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٧، بالحد الأدنى من القوة البشرية، التي تمثلت في خبراء استشاريين ذوي عقود قصيرة الأجل ومعهم موظف واحد. واتسمت عملية تدبير العاملين بالبطء البالغ واستهلاك الوقت، الأمر الذي عرقل بشدة أنشطة الممثل الخاص من حيث نطاقها وسرعتها.

١٢٧ - كما نشط الممثل الخاص في تعبئة التبرعات لدعم أعماله. وهو ممتن للمساهمات الابتدائية السخية التي أتت في حينها من حكومات عديدة، ومن اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي تبرعات مكّنته من بدء أنشطته. وبينما يتوسع الممثل الخاص في أنشطته ويُحتمل توفير هيئة موظفين

تعمل بكل طاقتها، سيكون من الأهمية بمكان ورود تبرعات أخرى لكي تستمر فعاليته. وقد أنشئ صندوق استئماني بالأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك لتلقي تبرعات الحكومات وغيرها من المؤسسات.

تاسعا - الخطوات المقبلة

١٢٨ - بينما يحدد الممثل الخاص أولوياته للفترة المقبلة، تنشأ مجالات للعمل، تشمل المجالات الواردة فيما يلي:

ألف - الزيارات القطرية وأنشطة المتابعة

١٢٩ - ستظل الأولوية تعطى لإيفاد البعثات إلى المناطق المتأثرة بالصراع المسلح، وللدعوة لالتزام الأطراف المتصارعة بوقف إشراك الأطفال أو استهدافهم، ولتأمين إمكانية الوصول تحقيقا للأغراض الإنسانية، وللدعوة إلى وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية. وسيُرصد عن كثب مدى التقدم المحرز في حالة الأطفال في البلدان التي جرت زيارتها فعلا، وستُنشأ عملية لأنشطة المتابعة. وفي إطار هذه الأنشطة، سيقوم تعاون وثيق مع الحكومات المعنية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغير ذلك من الوكالات الشريكة الداخلة في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

باء - استراتيجية الدعوة والاتصال

١٣٠ - سيعمل الممثل الخاص على وضع استراتيجية أقوى وأشمل تتعلق بمجال الاتصال لأغراض الدعوة، وهي استراتيجية تشمل بصفة خاصة شبكات المنظمات غير الحكومية ومختلف وسائط الإعلام. وقد شملت جهوده الاتصالية في أثناء زياراته الميدانية وبعدها وفي البلدان المعنية مقابلات وتفاعلات مع مختلف وسائط الإعلام القائمة على الطباعة وعلى الإذاعة. وهذا ولّد كثيرا من التغطية لمحنة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. وسيسعى الممثل الخاص إلى إثارة اهتمام وسائط الإعلام، وإلى توليد مواد بصرية وإعداد ملفات إعلامية وملفات للدعوة.

جيم - التعاون على الصعيد الإقليمي

١٣١ - سيُولى الاهتمام إلى طائفة من المبادرات على الصعيد الإقليمي. وهي تشمل تنظيم ندوات إقليمية لإثارة الوعي بحالة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح وحشد شراكات لصالح الأطفال. وعلى غرار ما حدث في ندوة لندن، سيسعى الممثل الخاص إلى التعاون مع الهيئات الإقليمية لتعزيز المبادرات ووضع المعايير على الصعيد الإقليمي لحماية الأطفال في ظروف الصراع المسلح. ويعتزم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والممثل الخاص طرح هذا البرنامج في المجلس الوزاري للمنظمة؛ وهما يعملان أيضا على

تنظيم ندوة لعموم أفريقيا تخصص لهذا الغرض. وأخيرا، سيسعى الممثل الخاص جاهدا إلى جمع شمل البلدان في التجمعات دون الإقليمية التي يواجه فيها الأطفال أخطارا مشتركة، من قبيل الاتجار بالأسلحة الصغيرة عبر الحدود، واستعمال الألغام الأرضية، واختطاف الأطفال، وتجنيدهم في الجماعات المسلحة. وسوف تلتمس مبادرات الجوار التي من هذا القبيل التزامات من الدول والأطراف التي ليست دولا لاتخاذ تدابير جماعية ملموسة لزيادة حماية الأطفال الذين يعيشون في حماهم.

دال - رصد الاستجابة فيما بعد الصراع

١٣٢ - بدأ الممثل الخاص في تحديد حالات معينة لاحقة للصراع تكون بمثابة 'حالات رائدة' يمكن أن تثبت فيها المساعدة الدولية المنسقة المقدمة لدعم احتياجات الأطفال فعاليتها الشديدة في عملية بناء السلام. وهذه الحالات الرائدة ستُدرس لكي تستمد منها "أفضل الممارسات" و "الدروس المستفادة". وهناك بجلاء مجالات أولوية هامة معينة، من بينها إعادة إدماج المقاتلين الأطفال في صفوف المجتمع، وتوطين الأطفال المشردين، واستعادة الخدمات الصحية الأساسية والمرافق والتسهيلات التعليمية للأطفال. ويمكن بدء الرصد في سيراليون، وهي أول حالة رائدة حُددت. ونتائج هذا الرصد، المقرر إجراؤه بالتعاون مع مؤسسات بحثية مستقلة، ستُستعرض وتُتقاسم مع الشركاء لتمكينهم من تحقيق الحد الأقصى لتأثير دعوتهم وأعمالهم لصالح الأطفال على كل من الصعيدين القطري والدولي.

هاء - تعزيز البحوث المتعلقة بالمسائل المواضيعية

١٣٣ - سيواصل الممثل الخاص تشجيع البحوث التعاونية في المجالات المواضيعية المختارة التي توجد بها ثغرات معرفية ويُحتمل فيها بشدة تحقيق النفع للأطفال المعرضين للصراع المسلح، وكذلك للمنظمات والمؤسسات التي تعمل لصالحهم. وأحد مجالات الأولوية التي من هذا القبيل هو الاعتداء الجنسي والعنف، ولا سيما الاعتداء الجنسي والعنف الموجهين ضد الفتيات والشابات. وهناك مجال ثان يتمثل في دور منظومات القيم المحلية. وسيجري تشجيع المؤسسات البحثية المستقلة على التوصل إلى فهم أعمق للقيم المحلية المحبذة لحماية الطفل ورفاهه، ولمركز هذه القيم وسبل تعزيزها. ويذكر في هذا الصدد مبدأ 'لابير' السائد في صفوف قبيلة آتشولي الأوغندية ومدارس 'ساند' و 'بورو' في ريف ليبريا. وهناك مجال ثالث يستلزم مزيدا من البحث، ويتمثل في تأثير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأطفال.

واو - تعزيز المعايير الموضوعة لأفراد عمليات حفظ السلام

١٣٤ - أجرى الممثل الخاص سلسلة مناقشات مع وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام، تناولت سبل تعزيز ما يتصل بسلوك أفراد عمليات حفظ السلام من معايير وإجراءات وتدريب. ودعما لالتزامهما المشترك باستعراض الترتيبات الجارية وتعزيزها، أنشئ فريق استشاري للقيام بذلك ولإصدار محصلة عمله

في أقرب وقت ممكن. والتمس الممثل الخاص آراء وإسهامات العديد من الجهات المهتمة بالأمر، ومنها الوفود ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، فضلا عن المنظمات غير الحكومية.

زاي - إنشاء قاعدة بيانات

١٣٥ - من المسلم به أن عددا من الشركاء قد بدأ فعلا في إنشاء قاعدة بيانات بشأن مسائل معينة تتصل بتأثير الصراع المسلح على الأطفال. ولن يكون هناك ازدواج لهذه الجهود. بل إن الممثل الخاص يأمل في الاعتماد على قاعدة البيانات الموجودة لتيسير أنشطة الدعوة.

١٣٦ - وكثير من المعلومات المتعلقة بالأطفال المتضررين من الصراع المسلح متناثر في الوقت الحالي ومجزأ، ولا يسهل الوصول إليه. وعملا على سد هذه الثغرات، اتصل الممثل الخاص بمختلف المؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية لتشجيعها على إنشاء قواعد بيانات وجمع معلومات أخرى عن الأطفال المتضررين من الصراع المسلح؛ وهذا سيسمح أيضا بتحديد الثغرات الرئيسية في مجموع المعارف، وبسد هذه الثغرات. وقد ردت مؤسسات عديدة على هذه الدعوة بالإيجاب. فعلى سبيل المثال، أنشأت جامعة إسِكس مركزا جديدا معنيا بالأطفال والصراع المسلح؛ وهذا المركز يجمع حاليا المعلومات الموجودة عن جميع نواحي مسألة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. وبالمثل، يعتمد الممثل الخاص على المعلومات التي جمعتها هيئة رضا بارنِن السويدية بشأن الجنود الأطفال لتسهيل أعماله في مجال الدعوة.

حاء - فريق الدعم غير الرسمي للممثل الخاص

١٣٧ - أعرب عدد من الدول الأعضاء عن تأييده الشديد لأعمال الممثل الخاص. وأسفر هذا التأييد عن تشكيل فريق دعم غير رسمي، هو فريق أصدقاء الممثل الخاص، ويؤمل أن يؤدي هذا الفريق غير الرسمي دورا هاما، يتمثل في تقديم الدعم والمشورة المستمرين إلى الممثل الخاص فيما يتعلق بتطوير دوره وأنشطته. ويعتزم الممثل الخاص تشكيل فريق دعم مماثل يضم ممثلي المنظمات غير الحكومية الرئيسية.

عاشرا - التوصيات

١٣٨ - تمثل ولاية الممثل الخاص نهج عمل فريد للدعوة لقضية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح لدى طائفة كبيرة من المخاطبين في مجالات وشبكات متنوعة، تشمل: (أ) الدوائر المعنية بحقوق الإنسان وبالشؤون الإنسانية؛ (ب) الجماعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ (ج) منظمات المجتمع المدني؛ (د) شبكات الإعلام والاتصال؛ (هـ) الأكاديميون؛ (و) القطاع الخاص الدولي؛ (ز) المؤسسات المالية. وبوسع الممثل الخاص أن يوجه انتباه الجمهور والأوساط السياسية إلى محنة الأطفال المتضررين من الصراع. وبوسعه أيضا أن يستعمل الدبلوماسية الإنسانية للحصول على التزامات من المتحاربين أو لتسهيل إمكانية الوصول تحقيقا للأغراض الإنسانية، أو الدعوة إلى تدابير وقائية وتدابير إنعاش فيما بعد الصراع لضمان

حقوق الطفل وحمايته في هذه البيئات. ورغم ذلك، فليس بإمكانه أن يعمل بمعزل عن غيره، وهو لن يعمل بمعزل عن غيره. فهو يعمل في تناسق مع شركاء، لكل منهم ولايات وقدرات معينة يمكن أن تضمن الوفاء بالالتزامات تجاه الأطفال على كل من الصعيد الدولي والميداني.

١٣٩ - واستنادا إلى الخبرة المكتسبة على مدى السنة الماضية، يقدم الممثل الخاص الملاحظات والتوصيات التالية لكي تكون مصدرا للتأمل ومادة للنقاش، ولتكون أساسا للحوار الجاري مع الحكومات والشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وخلافها من فعاليات المجتمع المدني.

ألف - الدعم السياسي لهذا البرنامج

١٤٠ - يعتقد الممثل الخاص أن التحدي الأهم والأشد إلحاحا اليوم هو كيفية ترجمة المعايير والالتزامات القائمة إلى عمل يمكن أن يؤثر بشكل ملموس على مصير الأطفال المعرضين للخطر في الميدان. فالكلمات على الورق لا يمكن أن تنقذ الأطفال المعرضين للخطر. ومن الأمور الهامة إدراج الحكومات المعنية بالأمر مسألة حماية الأطفال ضمن أولوياتها البارزة في مجال السياسة الخارجية. وينبغي، قبل كل شيء، أن تكون الحكومات المعنية بالأمر وغيرها من الفعاليات الدولية مستعدة لاستعمال ثقلها ونفوذها الجماعيين لحرمان المسؤولين عن ارتكاب الفظائع والإساءات بحق الأطفال من الشرعية السياسية والاعتراف الدبلوماسي والتزود بالأسلحة أو التدفقات المالية. وفي العالم المعاصر القائم على الترابط لا يمكن لأي طرف محارب - سواء كان حكومة أو جماعة متمردة - أن يتجاهل احتمالات فرض مثل هذا العقاب وهذه العزلة من جانب المجتمع الدولي الكبير.

باء - مجلس الأمن

١٤١ - كانت المناقشة العامة التي أجراها مجلس الأمن بشأن البند المعنون "الأطفال والصراع المسلح" والبيان الصادر في أعقابها بمثابة تطور هام ولبنة أولى في البناء. ويحث الممثل الخاص المجلس على الاستمرار في الانشغال بهذه المسألة انشغالا فعالا. وستشكل حقوق الأطفال المتضررين من الصراع وحمايتهم ورفاههم شاغلا رئيسيا مستمرا كلما نظر المجلس مستقبلا في حالة معينة من حالات الأزمة، أو أصدر تكليفا ببعثة لصنع السلام أو لحفظ السلام، أو فرض نظام جزاءات، أو استعرض معايير سلوك الأفراد الدوليين، أو رسم برنامجا لبناء السلام.

جيم - بناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية

١٤٢ - للمنظمات الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني دور لا غنى عنه في تشكيل البرنامج الموضوع للأطفال المتضررين من الصراع المسلح. وإسهامها شديد الأهمية في مجالات عديدة. ويدعو الممثل الخاص هذه المنظمات الى القيام بأنشطة في ثلاثة مجالات على وجه التحديد، هي: بناء حركة

دعوة على كل من الصعيد الوطني والصعيد الدولي؛ ووضع برامج تنفيذية ميدانية تستجيب على نحو أفضل لاحتياجات الأطفال المجني عليهم؛ والقيام بدور مصدر المعلومات المستقل الموضوعي المعني بحالات ومسائل معينة.

دال - المبادرات المضطلع بها في خضم الصراعات

١٤٣ - لا بد من بذل جهود دؤوبة لمنع معاناة الأطفال الذين تحاصرهم فعلا الصراعات الجارية، أو للتخفيف من معاناتهم. وفيما يلي بعض القضايا التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى الى اعتبارها محورا ينشئ حوله مبادرات ميدانية محددة: إمكانية الوصول الى الجموع التي تعيش في شدة، ومعظمها من النساء والأطفال، وتجنيد الأطفال واستخدامهم؛ ومراقبة الإمداد بالأسلحة، لا سيما الأسلحة الخفيفة، وقصرها على مسارح الصراع؛ وزيادة العناية الفعالة باحتياجات جموع المشردين، التي تتألف غالبيتها من الأطفال.

هاء - تعزيز مبادرات الممثل الخاص

١٤٤ - ستتعزز قدرة الممثل الخاص على العمل لضمان حماية الأطفال ورفاههم في حالات الصراع المسلح تعزيزا شديدا بالدعم السياسي المقدم، فرديا وجماعيا على السواء، من قبل الحكومات المهتمة بالأمر. ومتى تمكن الممثل الخاص من الحصول على التزام من الأطراف بحماية الأطفال والمدنيين أصبح من الضروري إصرار الحكومات المهتمة بالأمر على احترام هذه الأطراف لالتزاماتها. وبصفة أعم، يمكن أن يؤدي تأييد هذه الحكومات لمبادرات الممثل الخاص تأييدا ملموسا وتعزيزها لتلك المبادرات تعزيزا ملموسا إلى زيادة شديدة في تأثير مبادراته المتخذة لصالح الأطفال.

واو - بناء السلام فيما بعد الصراع

١٤٥ - يلزم استمرار المساعدات للتعمير في حالات ما بعد الصراع، لكي يتسنى توطيد السلام ودعم القدرة المحلية على التأهيل. ولا بد من تركيز قدر غير هين من هذه المساعدات لاحتياجات الأطفال، لاسيما لمواجهة "أزمة الصغار". ويعتقد الممثل الخاص أن احتمالات الانتعاش في بلدان كثيرة تتوقف الى حد بعيد جدا على استرداد عافية الصغار واستعادتهم الشعور بالأمل المتجدد. وفي هذا الصدد، يدعو الممثل الخاص الفعاليات الرئيسية المسؤولة عن تصميم برامج بناء السلام فيما بعد الصراع، لا سيما البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الإنمائية الثنائية، الى جعل احتياجات الأطفال شاغلا رئيسيا منذ اللحظة الأولى التي تبدأ فيها هذه الفعاليات تخطيطها، وعلاوة على ذلك لا يجب أن يكون معنى بناء السلام فيما بعد الصراع العودة الى حالة راهنة سابقة، أي العودة الى الظروف التي كانت في المقام الأول سببا في نشوب الصراع. وعملا على منع تكرار الصراع وعلى إعادة بناء السلام ليدوم، لا بد أن نعمل بصورة منهجية على تجاوز علاقات الماضي المشوهة.

زاي - بناء قدرات محلية للدعوة

١٤٦ - من المهم أن تـُبنى، داخل البلدان، قدرات محلية مستقلة للدعوة لصالح الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. وتشتد الحاجة الى هذا في خضم العنف الجاري أو في أعقاب الحرب. ويشجع الممثل الخاص نوعين من المشاريع لهذا الغرض، هما: تكوين أفرقة غير رسمية مؤلفة من شخصيات بارزة تعمل بوصفها جهات دعوة محلية داخل البلد؛ وإنشاء محطات أو برامج إذاعية محلية - "صوت الطفولة" - مخصصة لاحتياجات الأطفال ومصالحهم. ومثل هذه المشاريع سيلزمها دعم قوي من شركاء دوليين، رغم أن القوة الدافعة ذات طابع محلي.

حاء - زيادة الحد العمري للتجنيد والاشتراك

١٤٧ - يؤيد الممثل الخاص بشدة الحركة الهادفة الى رفع السن القانونية لتجنيد الأطفال واشتراكهم في الأعمال العدائية من ١٥ الى ١٨ سنة. وهذا عنصر هام في استراتيجية أعم تستهدف القضاء تماما على استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. ويعتقد الممثل الخاص أنه الى جانب هذا الجهد هناك حاجة ماسة إلى تنظيم حملة أفعل تضغط لأجل تحقيق المراعاة للمعايير القانونية الموجودة في مسارح الصراع القائمة.

طاء - استعراض آثار الجزاءات على الأطفال

١٤٨ - لقد تشجع الممثل الخاص باستعداد مجلس الأمن للنظر في منح إستثناءات انسانية من التدابير المعتمدة بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة بهدف ضمان رفاه الأطفال. وينبغي بذل قصارى الجهود للتخفيف من معاناة الأطفال الذين يعيشون في ظل نظم الجزاءات. وفي هذا الشأن، يؤيد الممثل الخاص الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة حقوق الطفل، ويؤيد بوجه خاص الجهود الهادفة إلى إلغاء الآثار السلبية التي يعاني منها الرضع والأطفال بفعل نظام الجزاءات المفروض على العراق. وهو يشجع أيضا استعراض التأثير على الأطفال بفعل نظامي الجزاءات المفروضين على بوروندي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وينبغي لمثل هذه الاستعراضات أن تتناول على وجه التحديد احتياجات الأطفال المتضررين، الصحية منها والتعليمية والتغذوية.

ياء - تعزيز منظومات القيم المحلية

١٤٩ - ربما كان الضرر الأشد الذي يمكن أن يعاني منه المجتمع هو انهيار منظومة قيمه المحلية. ومما يثير الأسى، ولا سيما في فترات الصراع المتطاولة، أن نشهد انهيار القواعد التقليدية ومدونات السلوك الاجتماعي، بما ترتبه من آثار بشعة على الأطفال بوجه خاص، وعلى جموع المدنيين بوجه عام. وفي هذا الصدد، يعتقد الممثل الخاص أن من الضروري تعزيز مختلف المؤسسات والشبكات التي تعمل عادة على

غرس القيم وتحمي الأطفال وتعزز رفاههم، وهي مؤسسات وشبكات من قبيل الوالدين، والأسرة الممتدة، والمسنين، والمعلمين، والمدارس، والمؤسسات الدينية. ولا بد أن يكون المجتمع المحلي عمادا لهذا الجهد. وبعدئذ، ينبغي لهذه العملية المجتمعية الأساس أن تندمج في المعايير المعاصرة المستحدثة على الصعيد الدولي، كما ينبغي تعزيزها بهذه المعايير.

كاف - من الاستجابة الإنسانية إلى العمل السياسي

١٥٠ - تأثر الممثل الخاص تأثرا شديدا في مختلف زياراته الميدانية بتطلع الجموع بقوة وبصورة ملموسة إلى انتهاء العنف واستعادة السلام. كما تأثر بنفس الدرجة بإطراد الاحباط في صفوف الوكالات الغوثية، التي كثيرا ما تشعر أنها لا تقدر إلا على تقديم حلول "لمجرد وقف النزيف".

١٥١ - ولا بد للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا سياسية أعظم وأكثر تنسيقا تعالج بصورة مباشرة القضايا الحقيقية في حالات الصراع. وهذا هو السبيل الوحيد لإنهاء معاناة أعداد غفيرة من الأطفال والنساء. ولذلك فإن هذه الاستجابة الإنسانية يجب ألا تصبح بديلا عن العمل السياسي، رغم أهميتها في المساعدة على إنقاذ الأرواح.

لام - منع الصراع عند المنشأ

١٥٢ - للصراعات المسلحة جذور تتمثل في المظالم الهيكلية وفي مختلف ممارسات الاستبعاد والتهميش. ونشهد في مجتمعات كثيرة جدا هذه الأيام ظاهرة تنشأ فيها داخل البلد 'صلة المركز والأطراف'، وهذه حالة يحدث فيها اختلال منهجي في توزيع موارد التنمية والسلطة السياسية بين مختلف أجزاء البلد الواحد وقطاعاته. وتفاديا للصراعات، التي تقضي على أرواح الأطفال، لا بد للفعاليات الدولية والوطنية على السواء أن تتخذ تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن أن تولد داخل المجتمعات إحساسا بالأمل بدلا من اليأس، وإحساسا بالاحتواء والاشتراك بدلا من الاستبعاد، واحساسا بالانتماء بدلا من الاغتراب. وبالمثل، فإن من أهم الأمور بناء ممارسة ديمقراطية حقة وإقامة سيادة القانون، لأن هذا يوفر في الأجل الطويل طرائق روتينية غير عنيفة تسمح بالتوسط بين أصحاب الدعاوى المتناقضة داخل المجتمع.

- - - - -